الإصلاح المجتمعي

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية

ابراهيم الحميدان
ابراهيم الجوير
أميمة الجلاهمة
حمد العمار
سعد العريفي
سمر فطاني
عبد الرحمن اللويحق
عبد العزيز آل داود

عبد اللطيف الغامدي
عثمان العامر
فتحية القرشي
لبنى الطحلاوي
مازن مطبقاني
محمد البشر
مريم التميمي
نورة السعد
هداية درويش

غيناء للنشر
Ghainaa Publications

© دار غيناء للنشر، ١٤٢٧ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة من العلماء و المثقفين
الإصلاح المجتمعي الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر في السعودية. / مجموعة من العلماء و المثقفين - الرياض، ١٤٢٧ هـ

٢١٥ ص؛ ١٤,٨٥ × ٢١ سم
ردمك: ٩٩٦٠-٩٨٠٤-٠-٠-٥

١- الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ٢- الإصلاح الاجتماعي
أ. العنوان
ديوي ٢١٩ ١٤٢٧/٤٢٢٤

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٤٢٢٤
ردمك: ٩٩٦٠-٩٨٠٤-٠-٠-٥

حقوق النشر محفوظة

للنشر
Ghainaa Publications

الرياض - ت: ٢٢٩٥١١٩ - ف: ٢٢٩٥٠١٩
ghainaabook@hotmail.com

الطبعة الثانية
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الله تعالى في القرآن الكريم:

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ﴾

[سورة آل عمران :الآية١١٠]

إيضاح

قد يلاحظ القارئ الكريم استخدام مصطلح: «**الشرطة الدينية**» في غير موضع من مضمون الكتاب للإشارة إلى **جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** أو **رجال الحسبة** في المملكة العربية السعودية، وهو مصطلح اضطررنا إليه لأمرين هامين:

١ ـ أن هذا المصطلح هو المستخدم في الثقافة الغربية عندما تتحدث عن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو المؤسسة المعنية به، أو العاملين فيها ولذلك فإننا نخاطبهم بما يفهمونه، وحاولنا تصحيحه في غير موضع من الكتاب، وتعريف الرأي العام الغربي بالمعنى الصحيح.

٢ـ طُبعت النسخة العربية من الكتاب وورد فيها هذا المصطلح بدون تعديل، والغاية من ذلك أن يدرك المسلم في بلادنا وغيرها الكيفية التي يرى بها الغرب مؤسساتنا الدينية، ومنها الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصورة الذهنية لهذه المؤسسات في الثقافة الغربية.

تجدر الإشارة إلى أن النسخة العربية خضعت إلى إعادة صياغة من الدار لتظهر مادة الإصدار بأسلوب تحريري منسجم، مع الاحتفاظ بالأفكار والمعاني الواردة في النتاج الأصلي للمشاركين.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يكون سبباً من أسباب الدعوة إلى الله وإبلاغ رسالة الإسلام وخدمة هذا الوطن الذي احتضن الدعوة ومؤسساتها ورجالها، والله المستعان.

المحتويات

المقدمة (رئيس الفريق العلمي)	٨
المشاركون في الخطاب	١٤
الدعوة العالمية إلى الخير (محمد البشر)	٢٧
– مقدمة.	٢٨
– لماذا نتوجه بهذا الخطاب إلى أهل الكتاب؟	٣٠
مؤسسات الإصلاح الاجتماعي والشرطة المجتمعية	٣٣
ـ مقدمة.	٣٤
ـ الدعوات الإصلاحية في الغرب.(مازن مطبقاني)	٣٩
ـ قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جانبيه التشريعي والتطبيقي (إبراهيم الحميدان).	٥٢
ـ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : مؤسسة إصلاح اجتماعي في السعودية. (إبراهيم الجوير)	٥٨
أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي	٧٧
ـ مقدمة.	٧٨
أولاً: الأثر الأمني.(سعد العريفي ـ عبداللطيف الغامدي)	٨١
ثانياً: الأثر الفكري.(عبدالرحمن اللويحق – عثمان العامر)	٨٩
ثالثاً: الأثر الاجتماعي.(نورة السعد ـ فتحية القرشي)	١٠٣
هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعاوى الوهابية والإسلام المتشدد	١١٣
ـ العودة إلى الدين في المجتمعات الغربية(عبد العزيز آل داود).	١١٤

- الوهابية المشوهة في المصادر الغربية وعلاقتها بالشرطة الدينية في السعودية (عبد العزيز آل داود).. ١٢٠
وضع النصارى في السعودية ١٣٥
- الموقف من المعابد غير الإسلامية في السعودية. (محمد البشر) ١٣٦
- الموقف من سلوك غير المسلمين في السعودية. (أميمة الجلاهمة) ١٤٣
العنف في ممارسات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما تصوره المصادر الغربية ١٤٩
- مقدمة. ١٥٠
- الرفق واللين في سلوك المسلمين ومعاملاتهم. (حمد العمار) ١٥٢
- العنف في ممارسات الشرطة الدينية كما تصوره المصادر الغربية. (سمر فطاني) ١٥٦
- دعوة إلى رؤية الحقيقة (إبراهيم الحميدان) ١٦٦
المرأة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٧٧
- مقدمة ١٧٨
- قيمة الحجاب للمرأة المسلمة. (لبنى الطحلاوي) ١٨٢
- المرأة في السعودية. (هداية درويش) ١٨٧
- إلزام غير المسلمة بالاحتشام في السعودية. (مريم التميمي) ٢٠١
الخاتمة ٢١٢

مقدمة:

د. محمد بن سعود البشر

رئيس الفريق العلمي

يستطيع المتتبع لما نشر عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) في وسائل الإعلام الغربية وما صدر حولها من تقارير عن منظمات سياسية وإنسانية غربية أن يصنف مضامينها في أربعة محاور رئيسة:

١ـ الشرطة الدينية ودعاوى «الوهابية» والإسلام المتشدد في السعودية.

٢ـ وضع النصارى في الدولة السعودية وكيفية تعامل الهيئة مع هذا الوضع.

٣ـ العنف والقسوة في ممارسة رجال الهيئة لعملهم.

٤ـ قضية المرأة السعودية، والمرأة غير المسلمة في

المجتمع السعودي وكيف يتعامل معها رجال الهيئة.

هذه هي القضايا الأربع التي كثيراً ما تشير إليها وسائل الإعلام الغربية، والأمريكية على وجه الخصوص، وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة (هيومان رايتس ووتش) المعنية بحقوق الإنسان، والتقارير الصحافية الصادرة عن الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث الأمريكية المعنية بدراسات الشرق الأوسط، وغيرها.

وليس من شأننا في هذا الخطاب أن نرصد كل ما كتب عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية في هذه المصادر ونستشهد به أو نرد عليه ونفنده فهو كثير يستحيل على الحصر والتتبع، لكننا نستخلص الرؤى العامة والاتجاهات الرئيسة التي تمثل روافد لهذه الصورة الذهنية عن الهيئة السعودية التي شوهتها مثل هذه الأخبار وتلك التقارير. وقبل الحديث عن هذه المحاور نود أن نؤكد على نقاط مهمة منها:

١- أن كثيراً مما كتب عنها إنما يمثل وجهة نظر أحادية

الجانب، ينقصها الكثير من الحقيقة، وذلك إما بسبب نقص المعلومات المتعلقة بالحادثة التي كتب عنها، أو لجهل كاتبها ومصدرها بطبيعة المجتمع السعودي وقيمه وثقافته والأنظمة السائدة فيه.

٢- أن بعض ما كتب عن الهيئة يمثل حالات فردية تورط فيها سعوديون، أو غير سعوديين (مسلمون وغير مسلمين)، تلقفتها تلك المصادر، وكتبت عنها، وجعلتها قضية عامة. ونذكر هنا بالتحديد تلك الحالات التي تورط فيها مقيمون غير مسلمين في السعودية، خالفوا قوانين المجتمع، وضبطتهم الشرطة الدينية وهم متلبسون بمخالفتهم للدين، أو ثقافة المجتمع، أو نظام العمل فيه، فعمدوا إلى الاتصال بتلك المصادر حماية لأنفسهم أو محاولة منهم للنيل من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقائمين عليه.

٣- نلحظ أن هذه المصادر الغربية عندما تتحدث عن الهيئة في السعودية تركز على جانب واحد فقط

من القضية المعروضة للنقاش (ضبط مخالفة أخلاقية مثلاً)، ولا تذكر الحيثيات الثقافية أو النظامية التي سوغت ضبط المخالفة، وفي هذا تعمية على جوانب مهمة في الموضوع، وإغفال لطرف رئيس ومهم في القضية، بل نزعم أن فيه تضليلاً مقصوداً لتحقيق هدف معلوم أو مجهول!!

٤- لم نقرأ خبراً واحداً، أو تقريراً سياسياً أو إنسانياً واحداً في كل المصادر الغربية التي تتبعناها يتحدث عن الآثار الإيجابية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي، وهذا مؤشر يعبر عن الظلم والتحيز تجاه مؤسسة تُعنى بقضايا الإصلاح والمحافظة على القيم وحماية الفضيلة في المجتمع السعودي.

٥- أن ما يكتب عن الحسبة والقائمين عليها في السعودية إنما ينطلق من رؤية ثقافية غربية لمفهوم الدين والحياة والسلوك والأخلاق، وهذا قطعاً يتعارض مع ثقافة المجتمعات الأخرى

وبالتالي فإن الآراء التي تطلقـها تلك المصادر على عـمل هيئـة الأمـر بالمعروف والـنهي عن المنكر في السعودية هي آراء خاطئة وغير مقبولة.

هذه النقـاط الخمس هي اسـتـنـتـاجـات مـبنـيـة على الملاحظة والتتبع لكل ما نشر عن الموضوع في المصـادر الغـربيـة، وبخـاصـة وسـائل الإعـلام المطبـوعـة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال القراءة المتعمقة للموضـوعات التي عرضـتها أو القضـايا التي ناقشتـها والمتـعلقـة بوظائف وواجبـات هيئـة الأمـر بالمعـروف والنهي عن المنكر في السعودية.

ولذلك فـإننا سننـاقش المحـاور الأربعـة الـرئيـسـة المذكورة سلفاً منـاقشـة موضـوعية نبـتـغي بها إيصـال الحقيقة المغيبة عن العقل الغربي، ونحاول من خلالها أن تصل وجـهة النظر الأخرى عن هذه المؤسـسة للإنسـان الغـربي على اختـلاف مسـتوياته ومـوقعه في المجتمع، وهو حق نعتقد أنه من العدل والإنصاف أن يسمعه ويصغي إليه ليُميز بعد ذلك بين الحقيقة وغيرها.

إن هذا الخطاب يتضمن رؤية شمولية للقضايا المحورية في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومؤسسته الرسمية في المملكة العربية السعودية أعدها نخبة من الأكاديميين السعوديين يمثلون جامعات سعودية مختلفة ومناطق جغرافية متنوعة، رجالاً ونساءً، شاركوا جميعاً في صياغة هذه الرؤية، كلٌ في مجال تخصصه واهتمامه، وهم يتوجهون بهذا الخطاب إلى الرأي العام الغربي، ومصادره السياسية والفكرية والإعلامية ابتغاء تجلية الحقيقة المغيبة عنه بفعل ظروف سياسية معينة، أو استعلاء ديني واضح، أو هوى إعلامي مريب، وهي حقيقة أسهمت في حجبها عن العقل الغربي المعطيات السياسية الراهنة، والتغير الدولي المريع الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إننا ونحن نتوجه بهذا الخطاب إلى العقل الغربي إنما نهدف إلى إزالة تراكم سوء الفهم، والمبادرة إلى إيجاد مساحة للحوار والنقاش المبني على الحقيقة الواضحة، والمعلومة الصحيحة، والمقصد النبيل.

المشاركون في الخطاب

الدكتور **إبراهيم بن صالح الحميدان**، عضو هيئة التدريس بكلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حصل على درجة الدكتوراه في موضوع (أسلوب المناظرة في الدعوة إلى الإسلام، دراسة تحليلية للمناظرات التي جرت في أمريكا الشمالية على مدار عشر سنوات)، ترأس مركز البحث والترجمة بمعهد العلوم العربية والإسلامية في واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية، ثم وكيلاً للمعهد، وهو عضو مجلس الأمناء للكلية الإسلامية بتايلند، وعضو مجلس إدارة الهيئة العالمية للتعريف

بالإسلام، شارك في عدد من المؤتمرات العلمية في أوربا وأمريكا، من انتاجه العلمي: مفاهيم إسلامية في حوار الحضارات، الحوار والمناظرة والجدل في الدعوة إلى الإسلام.

الأستاذ الدكتور **إبراهيم بن مبارك الجوير**، عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الاجتماع، حصل على الدكتوراه من جامعة فلوريدا الأمريكية، عضو عامل في عدد كبير من اللجان العلمية والاجتماعية، والجمعيات الثقافية والأدبية، وعضو اللجنة السعودية لحقوق الإنسان، مثل المملكة في كثير من المؤتمرات المحلية والدولية، منها مؤتمرات دراسات الشرق الأوسط «الميسا» بالولايات المتحدة الأمريكية، وشارك عضواً في وفد المملكة لوضع وثيقة استراتيجية لحوار الحضارات للأمم المتحدة، من

مؤلفاته: التربية الإسلامية وأثرها في علاج انحراف الأحداث، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، العولمة وحوار الحضارات.

الدكتورة **أميمة بنت أحمد الجلاهمة**، أستاذ مساعد بكلية التربية ـ قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فيصل فرع الدمام. دكتوراه في الدراسات الإسلامية ـ تخصص عقيدة ـ مقارنة أديان، أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية في كلية الآداب التابعة لجامعة الملك فيصل، فرع الدمام، شاركت كعضو في مؤتمر الحوار الوطني السعودي الثالث الذي عقد في المدينة المنورة (يونيو ٢٠٠٤م). شاركت في عدة منتديات ثقافية داخل المملكة وخارجها.

الأستاذ الدكتور **حمد بن ناصر العمار**، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية، عمل عميداً لكلية الدعوة والإعلام ووكيل الجامعة لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، رئيس الجمعية السعودية للدراسات الدعوية، أشرف وناقش عدداً كبيراً من الرسائل العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل المملكة وخارجها، ألف أكثر من ٢٠ كتاباً وبحثاً علمياً في مجال الدعوة الإسلامية.

اللواء الدكتور سعد بن عبدالله العريفي: عضو هيئة التدريس بكلية الملك فهد الأمنية سابقاً وأستاذ متعاون في قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، شغل عدداً من المواقع القيادية بالقطاعات الأمنية، دكتوراه من قسم الدعوة والاحتساب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، شارك في عدد كبير من المؤتمرات والدورات العلمية

الأمنية الدولية، قام بالتدريس في عدد من الكليات والمعاهد الأمنية السعودية، حاصل على عدد كبير من الأنواط والأوسمة العسكرية.. وله اهتمامات واسعة في مجال الأمن والمجتمع، من مؤلفاته: الحسبة والنيابة العامة: دراسة مقارنة.

الأستاذة سمر حسين فطاني: كبيرة المذيعين بالقسم الإنجليزي بإذاعة البرنامج الثاني في وزارة الثقافة والإعلام، قدمت عدداً كبيراً من البرامج الإخبارية والثقافية والدينية، وأجرت الكثير من الحوارات مع الوفود الرسمية وكبار الشخصيات السياسية الزائرة للمملكة على مدار ما يقرب من ٢٨ عاماً، وشاركت في التغطية الإعلامية لمؤتمرات محلية ودولية عديدة، لها جهود متميزة في مجال العلاقات العامة والتوعية الاجتماعية، وأنشطة تطوير دور المرأة في خدمة المجتمع.

الدكتور **عبدالرحمن بن معلا اللويحق:** عضو هيئة التدريس في قسم الثقافة الإسلامية، كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، له مشاركات اجتماعية وفكرية متعددة، وله حضور في وسائل الإعلام السعودية والعربية، شارك في مؤتمر الحوار الوطني مع نخبة من السعوديين في الدورتين الثانية والثالثة.

أهم إصداراته كتاب: الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة.

الأستاذ **عبد العزيز بن زيد آل داود** : إعلامي وكاتب : كتب للإذاعة و الصحافة ؛ مارس العمل الإعلامي مدة تزيد على العقدين من الزمن ،معني بقضايا الفكر الإسلامي و التنمية الثقافية ؛ يعمل حالياً مديرا لتحرير مجلة الحرس الوطني : صدرت له ثلاثة كتب: (في المنهج)، نقد ذاتي للصحوة

والحركة الإسلامية، و(سيرة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ)، قراءة في حياته و أثره، و(قناة الحرة وأمركة العقل العربي)، رؤية للقوة التي تريد الهيمنة على فكر وعقول الأمم الأخرى.

الدكتور **عبداللطيف بن سعيد الغامدي**: عضو هيئة التدريس ورئيس قسم العلوم الشرعية بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، حاصل على درجة الماجستير في الإعلام الإسلامي، والدكتوراه في العلوم الإسلامية من جامعة الزيتونة بتونس، عضو اللجنة السعودية الخاصة بصياغة المواثيق الإسلامية المتعلقة بحقوق الإنسان، من إنتاجه الفكري: خصوصية التطبيق السعودي لمفهوم حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من منظور إسلامي.

الأستاذ الدكتور **عثمان بن صالح العامر**: مدير عام التربية والتعليم والمشرف على تعليم البنات

بمنطقة حائل، عميد كلية المعلمين بالمنطقة سابقاً وأستاذ الثقافة الإسلامية ، عضو فاعل في عدد كبير من الجمعيات واللجان العلمية والثقافية والتربوية والخدمية، شارك في كثير من المؤتمرات والندوات داخل المملكة وخارجها، له عدد من البحوث العلمية في مجال الثقافة الإسلامية.

الدكتورة **فتحية بنت حسين القرشي**: أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاجتماع، جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، والمشرفة على الدراسات العليا للطالبات، حاصلة على الماجستير في الآداب والدكتوراه في العلوم الاجتماعية، لها مشاركات في الكثير من الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والثقافية التي تتناول وضع المرأة السعودية في ضوء المتغيرات الاجتماعية، قدمت الكثير من البحوث وأوراق العمل في مجال تخصصها.

الأستاذة **لبنى وجدي سنوسي الطحلاوي**: كاتبة صحافية بجريدة "الجزيرة" السعودية وعضو الجمعية السعودية للإعلام والاتصال وهيئة الصحافيين السعوديين، لها مساهمات متميزة في الكتابة لعدد من الصحف والمجلات السعودية والخليجية، مثلت المملكة في العديد من المؤتمرات والمحافل والندوات، حصلت على شهادة في اللغتين الإنجليزية والفرنسية من كلية LEMAN بسويسرا وتحضر لدرجة الماجستير في الإعلام، من مؤلفاتها: الآليات العلمية والعملية لتحسين صورة المملكة العربية السعودية في الخارج.

الدكتور **مازن بن صلاح مطبقاني**: أستاذ مشارك في جامعة الملك سعود، حاصل على درجة الدكتوراه في (الدراسات الإسلامية عند المستشرقين)، عضو الرابطة العربية الأمريكية لأساتذة الاتصال، شارك في الكثير من

المؤتمرات العلمية الدولية لمناقشة العلاقة بين الشرق والغرب، له حضور إعلامي واضح في وسائل الإعلام، من إنتاجه العلمي: بحوث في الاستشراق الأمريكي المعاصر، الغرب من الداخل، الغرب في مواجهة الإسلام.

الدكتور محمد بن سعود البشر: أستاذ الإعلام السياسي المشارك بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، حصل على درجة الماجستير والدكتوراه من جامعة جنوب إلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية، مهتم بدراسات الفكر والثقافة والعلاقة بين الحضارات، له حضور إعلامي في وسائل الإعلام السعودية والعربية، من مؤلفاته: مقدمة في الاتصال السياسي، الاتصال الثقافي، نظريات التأثير الإعلامي، فلسفة الشك، الفلسفة الظاهراتية في الاتصال الإنساني.

الدكتورة **مريم بنت راشد التميمي**، أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية الآداب للبنات بالدمام، لها مشاركات فاعلة في الأنشطة الاجتماعية والفكرية النسائية وحضور في الأنشطة المرتبطة بقضايا المرأة المسلمة.

الدكتورة **نورة بنت خالد السعد**: عضو هيئة التدريس بقسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ماجستير في الأصول الفلسفية والاجتماعية من جامعة مينسوتا الأمريكية، ودكتوراه في علم الاجتماع من جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، رئيس وعضو لعدد كبير من اللجان العلمية والمناشط الاجتماعية والنسائية، شاركت في عدد من المؤتمرات العالمية واللقاءات الفكرية منها «حقوق الإنسان بين السلم والحرب»، «موقف الإسلام من الإرهاب»، اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري، أهم إنتاجها الفكري:

الآثار الثقافية والاجتماعية للعولمة، صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي.

الأستاذة هداية بنت درويش سلمان: كاتبة وصحافية سعودية، ورئيس مجلس إدارة وتحرير أول جريدة إلكترونية للمرأة السعودية، تولت الإشراف على المكاتب النسائية لعدد من الصحف اليومية السعودية بالرياض، وأول مراسلة لوكالة الأنباء السعودية «واس». عضو اللجنة النسائية للجمعية السعودية للإعلام والاتصال وعضو اللجنة الاستشارية لمعجم (نساء سعوديات). من مؤلفاتها: اغتيال، حوارات في السياسة والثقافة والأدب.

الدعوة العالمية إلى الخير

(د. محمد البشر)

- **مقدمة**

- **لماذا نتوجه بهذا الخطاب إلى أهل الكتاب؟**

مقدمة:

جاء الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بالدعوة إلى الخير لكل الناس أجمعين، فكانت هذه الدعوة مكملة للرسالة التي جاء بها عبدالله ورسوله عيسى ابن مريم عليه السلام والرسل من قبله. وقد وصف الله في القرآن المستجيبين لدعوة محمد عليه الصلاة والسلام بأنهم **أمة الخير** لأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله.

وقد جاءت في القرآن الذي هو كتاب المسلمين وهداية لهم ولغيرهم آية عظيمة المعنى، هي قول الله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم.. ﴾.

وفي هذه الآية أربعة معان عظيمة في حياة المسلمين ودعوة لغير المسلمين للاشتراك معهم فيها:

١ ـ **أن أمة الخير تأمر بالمعروف**، وقد سبق الأمر بالمعروف النهي عن المنكر، لأن الأصل في الإنسان هو الفطرة الطاهرة النقية السليمة، ولذلك يحتاج إلى مزيد من الخير عندما يأمره أحد به.

٢ ـ **النهي عن المنكر**، لأن الإنسان مهما كان فيه من الخير فإنه غير معصوم من الخطأ المخالف للفطرة الإنسانية والأخلاق الكريمة. ولو كان الانسان معصوماً من الخطأ لكان من الملائكة ولما احتاج الناس إلى من يوجههم إلى الخير ويدلهم عليه، ولذلك كانت الأمة التي يقوم أفرادها بواجب النهي عن المنكر هي أمة الخير.

٣ ـ **الإيمان بالله**، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من لوازم الإيمان بالله تعالى. فهو أمر بمعروف تركه الناس ويحتاجون إلى من يذكرهم به ويرغبهم فيه. وهو أيضاً نهي عن منكر ظهر بين

الناس في أقوالهم أو سلوكهم يحتاجون فيه إلى من يبينه لهم، ويخبرهم أنه منكر، وينهاهم عن فعله حتى تتحقق الخيرية في مجموع الأمة.

٤ ـ **دعوة النصارى**، إلى الإيمان بالله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى يدخلوا في وصف أمة الخير التي تحدث عنها القرآن. وقد خص الله النصارى في هذه الآية لأنهم أقرب الناس إلى المسلمين، ولذلك جاءت الدعوة إليهم بتطبيق هذا المبدأ العظيم والإيمان بالله حتى يكونوا أمة خير.

لماذا نتوجه بهذا الخطاب إلى أهل الكتاب؟

في هذا الخطاب نتناول قضية هامة تحدثت عنها المصادر السياسية والفكرية والإعلامية في الغرب، وهي قضية تخص المسلمين بالدرجة الأولى، جاء بها دينهم، وطبقوها في سلوكهم. هذه القضية هي: **الأمر بالمعروف والنهي عن**

المنكر. وهي قضية نعدها مبدأً مهماً في حياتنا لأن فيها الخير كله، على مستوى الفرد والجماعة والدولة.

ومع ذلك فإن ما يعرفه المواطن الغربي عنها هو مجموع معلومات غير صحيحة عنه، ومعلومات مضللة عن تفاصيله، وصور مشوهة عن كيفية تطبيقه في المجتمع السعودي على وجه الخصوص.

لم نكن لنحرر هذا الخطاب لو كان المخاطب به مواطنين أو شعوباً لا تعرف الدين أو لا تؤمن بالله، لأنهم لا يقيمون للدين شأناً ولا يعرفون لقيم الخير فضيلة، بل نتوجه به إلى من هم أقرب الناس إلى المسلمين.

مؤسسات الإصلاح الاجتماعي
والشرطة المجتمعية

مقدمة

الدعوات الإصلاحية في الغرب

قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جانبيه التشريعي والتطبيقي

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

مؤسسة إصلاح اجتماعي في السعودية

مقدمة:

إزاء التفسخ الأخلاقي الذي أصبح يسود تجمعات كثيرة في العالم، والذي تعددت مظاهره من ممارسات ضد الفطرة الإنسانية والأخلاق، كالشذوذ الجنسي، والزواج المثلي، والنزعة الأنثوية المتطرفة Feminism التي تعلن الحرب على الرجال وعلى الدين وعلى التاريخ وحتى على الله وتصفه بأنه ذكوري!! والانحلال الأخلاقي، ورفض قيام المرأة بتربية الأطفال بدعوى أنه عمل بدون أجر!! ظهرت دعوات متعددة عبر مؤسسات نوعية في العالم تقوم بوظائف إنسانية تهدف إلى إعادة مجتمعاتها إلى الفطرة الإنسانية وسيادة الأخلاق.

وكان ضرورياً أن يؤازر المجتمع ـ في دول متعددة ـ هذه الصيحات الأخلاقية التي تمثلت في ظهور مؤسسات إصلاحية وشرطة آداب تستمد قيمها من الدين والأخلاق و التقاليد والأعراف المجتمعية. واتخذت هذه الدعوات أو مؤسسات المجتمع المدني مسميات متعددة، لكنها جميعها تهدف إلى إعادة الصفاء والنقاء والفطرة الإنسانية إلى مجتمعاتها.

وإذا كانت "**هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**" قد أصبحت إحدى ركائز المجتمع في السعودية باعتبارها تسهم في المحافظة على هويته، فإن دعوة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليست بدعة حديثة ابتدعتها السعودية خوفاً من الفساد القيمي والأخلاقي، إنما هي مبدأ نظمته الشرائع السماوية للأمر بما أمر الله به، والنهي عما نهى عنه. وقد أوضحت الشرائع السماوية كل ما هو مأمور به للاتّباع، وكل ما هو منهي عنه لتجنبه وعدم الوقوع فيه، وهذا المبدأ هو أساس دعوة

الأنبياء جميعهم منذ آدم وحتى محمد آخر الأنبياء والمرسلين عليهم السلام.

فالرسالات السماوية السابقة للإسلام كانت تركز على أمر واحد تدور حوله الدعوة هو: التوحيد وإخلاص العبادة لله تعالى، والاستسلام لله، والاستجابة لنداءات رسل الله، والعمل بشرع الله.

فإبراهيم أبو الأنبياء عليه السلام قامت دعوته على الأمر بالمعروف (عبادة الله وحده لا شريك له) والنهي عن المنكر (المتمثل في عبادة الأصنام والتماثيل التي لا تنفع ولا تضر). لقد حاور إبراهيم قومه بأسلوب المستفهم المستنكر لما هم عليه من عبادة التماثيل، وبين لهم أن الله وحده الذي بيده كل شيء هو المستحق للعبادة، ثم تدرجت دعوته من الوعظ إلى الوعيد والتهديد، ثم تنفيذ ما هدد به من تحطيم الأصنام ليكون التوحيد والإيمان خالصاً لله وحده.

ونبيّ الله هود عليه السلام قامت دعوته لقومه على الأمر بالمعروف وإخلاص العبادة لله وحده دون

شريك والنهي عمّا كان عليه آباؤهم من شرك بالله وتكذيب لما جاء به.

ونبيّ الله لوط عليه السلام دعا قومه إلى الفطرة السوية التي فطر الله الناس عليها، فلا يأتون الرجال شهوة من دون النساء، واستنكر عليهم هذه الأفعال القبيحة بأسلوب استفهام مستنكر مستقبح لأفعالهم.

ونبيّ الله شعيب عليه السلام قام بدعوته يأمر الناس بعبادة الله وحده دون شريك في سلطانه، ونهاهم عن الإفساد في الأرض، والكف عن قطع الطريق على الناس، وعن فتنة المؤمنين عن دينهم الذي ارتضاه الله لهم، وأن يرجعوا في معاملاتهم إلى شرع الله العادل، والالتزام بمكارم الأخلاق في تعاملهم وفي سلوكهم وفق شريعة الله.

وفي رسالة محمد صلى الله عليه وسلم كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القيمة الأساسية التي تتفرع عنها سائر القيم الإسلامية الأخرى، وهي المبدأ المقرر في القرآن الكريم دستور الإسلام في قوله تعالى:

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾. ففي الآية أمر إلهي صريح بممارسة واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وربط هذه القيمة السامية بالإيمان بالله، ويقرر علماء الإسلام أن أي أمة تركت هذا الواجب فإنها تستحق ما استحقه تاركوه من الأمم السابقة من غضب الله عليهم ولعنه إياهم وفقاً لما علموه من آيات القرآن الكريم.

وقد سار المسلمون على تطبيق مبدأ الحسبة، وعرف المسلمون وظيفة المحتسب على مدى أربعة عشر قرناً، ففي خلافة علي بن أبي طالب (الخليفة الرابع للدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم) أُطلق مصطلح " الشرطة " على هذه الوظيفة الدينية؛ باعتبارها من الوظائف الشرعية التي هي في النهاية مسؤولية الخليفة، أي الحاكم المسلم، الذي من واجباته تطبيق الشريعة ليحقق الأمن وينصرف الناس في المعايش وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو بمال.

الدعوات الإصلاحية في الغرب

د. مازن مطبقاني

تتناقل وسائل الإعلام العربية والعالمية أن العالم الغربي يمر بمرحلة هبوط أخلاقي حاد، وأن القيم والمثل الأخلاقية الرفيعة قد تراجعت وانحدرت أمام هذا الطوفان من الفساد. وقد شجع على مثل هذا التصور ما تبثه هوليود من آلاف الأفلام التي تروج لهذه الصورة، بل تدعو لها أيضاً بما تبثه من أخلاق فاسدة ودعوات رخيصة للتحلل من الأخلاق والمثل والقيم، وأول مظاهر الانحدار الأخلاقي انتشار الفاحشة وشيوع العلاقات الجنسية المحرمة، وانتشار المخدرات، والجريمة من سرقة واغتصاب، وشيوع العلاقات الجنسية المثلية وارتفاع معدلات تعاطي المخدرات والخمور.

ولكن الباحث في المجتمعات الغربية يجد أنها لم تخلُ في يوم من الأيام من الدعوات الكريمة للقيم والأخلاق ومحاربة الرذيلة، وبخاصة إذا وصل الأمر حداً مبالغاً فيه كارتفاع معدلات الجريمة بين الأحداث، أو ظهور حوادث اغتصاب للقاصرات، أو

الإعلان عن جرائم يقوم بها رجال الشرطة، أو انقطاع أواصر المجتمع، وازدياد روح الأنانية وانخفاض روح التعاون والعمل الاجتماعي التطوعي.

وإذا انتقلنا إلى الشكوى العامة من تراجع القيم الأخلاقية فإن ما كتبه جيمس بيكر - وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق - في مقالة أشار فيها إلى أزمة الأخلاق والقيم في المجتمع الأمريكي يدل دلالة واضحة على تذمر طائفة من حكماء الغرب من هذا الانحدار. وقد ذكر بيكر أن ٧٣ في المئة من الشعب الأمريكي يشعرون بأن الأمة تعاني من الانحدار الأخلاقي، وازدياد الصلات الجنسية غير الشرعية والعنف، وأن الأنظمة القضائية والتربوية عاجزة عن وقف هذا التدهور وربما كان هذا الأمر أحد الأسباب التي أدت إلى قيام بيكر بتأسيس معهده الذي يعتني أحد أقسامه بالأبحاث والدراسات الخاصة بالدين والأخلاق.

ففي قسم الدين والأخلاق اهتم معهد بيكر بمسألة انتشار المخدرات وسبل علاجها ووضْعِ حد لها، وقد

عقد المعهد مؤتمراً عام ٢٠٠٢م شارك فيه أكاديميون، وخبراء صحة وقادة حركات محاربة المخدرات وممثلون عن المنظمات الخاصة بسياسات المخدرات وغيرهم لمناقشة وضع المخدرات حول العالم، ويأتي تصريح المعهد في صفحاته على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بأن الحرب ضد المخدرات ليست ناجحة حتى الآن، فما زالت هذه الآفة قوية وتزداد تفاقماً، ولكن المعهد يعلن عن عزمه وتصميمه على العمل مع كل الجهات المختصة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

وفي الاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية لعلماء السياسة أعلن رئيس الرابطة البروفيسور روبرت باتنام Robert D. Putnam أن المجتمع الأمريكي يعاني من تمزق في نسيجه، وأن الأمريكيين وبخاصة الجيل الذي ولد بعد ظهور التلفزيون لم يعودوا يشاركون في الأعمال الاجتماعية، وهم أكثر أنانية وأقل رغبة في مساعدة الآخرين، وعزا ذلك إلى

التلفزيون (Washington Post September 3,1995).

وظهر بعد بيكر وبوتنام آخرون، ومن هؤلاء لجنة " بن" التي تهتم بشؤون المجتمع والثقافة، إذ أعلن رئيسها عن تراجع القيم والأخلاق في المجتمع الأمريكي. وها هي جوديث رودن تشير إلى ازدياد ما أسمته بـ "علامات الغضب الجامح" وهي التي تظهر على شاشات الإنترنت مشفوعة بالسادية وبقذف الآخرين. كما أن لجنة قومية أخرى أنشئت باسم "اللجنة القومية للتجدد المدني" برئاسة سام نن Sam Nann عضو المجلس الديمقراطي المتقاعد، ومن مهام اللجنة البحث في مجال الترفيه، والسياسة، والرياضة، والنظام القضائي.

بل إن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أمر بتكوين " الهيئة الوطنية الاستشارية لإحياء القيم الأخلاقية " وكانت برئاسة مدير جامعة برنستون هارولد تي شابيرو، ومن أهم أعمال اللجنة الاهتمام بالقضايا الأخلاقية، وضم خبراء مختصين في علم

الحياة، وعلم الاجتماع، والطب، والقانون، والفلسفة بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع الأمريكي.

وتأكيداً على هذه القيم فإن العديد من الجمعيات والهيئات والكنائس قامت بعمل واضح لمواجهة أنواع الانحراف والجريمة. لقد ذكرت الإذاعة الأمريكية الحكومية (NPR) أن رجل أعمال قام بافتتاح متجر لبيع الأدوات والمجلات الجنسية على الحدود بين ولايتين حتى يتهرب من القوانين المعمول بها في هاتين الولايتين بخصوص منع قيام مثل هذه المتاجر، فما كان من سكان القرى المجاورة إلا الاتصال بالحكومات المحلية لإغلاق المتجر. وذكرت الإذاعة أن من رواد هذه المتاجر سائقي الشاحنات في أثناء تنقلهم بين الولايتين، فما كان من الأهالي إلا الاتصال بالشركات التي تملك الشاحنات للإبلاغ عن السائقين.

وفي هذا دلالة على أن في المجتمع الأمريكي أناساً يسعون إلى إقفال محلات الجنس وأدواته ومجلاته،

بالرغم من أن القانون عموماً يسمح بمثل هذا الأمر وهي نزعة أخلاقية موجودة تدل على أنها إنسانية صادقة، وأن الفطرة أصلاً تدعو إلى الفضيلة والأخلاق وتكره الفساد والرذيلة.

واستخدام المرأة في الأفلام الإباحية والترويج كان سبباً لقيام بعض النساء في كندا بمظاهرات ضد المحلات التي تسوق أشرطة الفيديو الفاضحة، لأنهن يرين أن هذه الأشرطة تحط من مكانة المرأة وتعد من أوجه اضطهادها، وقد أوصت المحكمة بمصادرة هذا الإنتاج.

أما عن محاربة الكحول فإن جريدة الجارديان الأسبوعية (٩ يونيه ١٩٩٦م) نشرت تقريراً مطولاً بعنوان " معركة القارورة تنطلق " (The Battle Of The Bottle Breaks)، وفيه حديث مطول عن الحرب العنيفة ضد الخمور، حتى أن شركات إنتاج الخمور رغم المبالغ الضخمة التي تنفقها في الإعلانات لمنتوجاتها بدأت تعاني من الخسارة. ومن

الأمثلة على ذلك تصريح جورج هاكر George Hacker رئيس الحملة المحاربة للخمور الذي يقول فيه: "إن أمريكا قد أصبحت أرضاً جافة حيث أعلن ٤٠ في المئة من الشعب الأمريكي امتناعهم عن تعاطي الخمور". وتذكر المقالة أن امرأة كانت حاملاً في الشهر التاسع طلبت الخمر في مطعم من المطاعم المشهورة في مدينة سياتل بولاية واشنطن، فرفض النادل أن يقدم لها الخمر مما حدا بصاحب المطعم إلى فصله، وهنا وقف الرأي العام مع النادل حتى رجع إلى عمله.

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي نجد الجرائم الجنسية ضد الأطفال قد أخذت حيزاً واسعاً من اهتمام الدول الأوربية، فعقد مؤتمر في ستكهولم في ٢٨ أغسطس ١٩٩٦م ليناقش الجرائم الجنسية ضد الأطفال واستغلالهم جنسياً. وكانت فرنسا من الدول الأوربية التي أعلنت تصديها لهذه المشكلة، حيث أعلنت السلطات الفرنسية حرباً واسعة

على شبكات الاستغلال الجنسي للأطفال، وضاعفت من عمليات الشرطة، وقامت الحكومة الفرنسية باتخاذ قوانين صارمة لمعاقبة مرتكبي الحوادث ضد الأطفال، ومن ذلك إلزامهم بالعلاج الإجباري عدة سنوات.

وأعلنت الحكومة الدنماركية عن سلسلة من الإجراءات ضد مواطنيها الذين يتوجهون إلى دول جنوب شرق آسيا من أجل السياحة الجنسية أو ما أسماه السكرتير العام لجمعية حماية الأطفال الدنماركية بـ "الاغتصاب السياحي للقاصرين".

ولما كانت أوروبا تعاني من مشكلات أخرى منها تجارة الرقيق الأبيض، فإن اللجنة العدلية التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي قد أعدت قانوناً خاصاً لمكافحة تجارة النساء واسترقاقهن بعد أن ازدادت نسبة جرائم الاتجار بالنساء وإجبارهن على ممارسة البغاء.

وأمام تفاقم مشكلات الاغتصاب في بريطانيا

قامت شرطة لندن بإصدار بعض التعليمات للنساء لمواجهة الاغتصاب، ومن تلك التعليمات:

- الاحتشام في اللباس.

- عدم الجلوس في الحافلات في الطابق العلوي إذا كانت الحافلة خالية، والحرص على الركوب قريباً من السائق.

- عدم وضع الأيدي في الجيوب حتى تكون المرأة مستعدة للدفاع عن نفسها.

ومع هذه التعليمات، فإن صحيفة لندن تايمز London Times تذكر أن البوليس البريطاني يلقي اللوم على الفتيات لأنهن يعرضن مفاتنهن مما يعرضهن لحوادث الاغتصاب. وهذا الرأي قالت به محامية أمريكية قبل أكثر من ثلاثين سنة حينما انتشرت ظاهرة الاغتصاب في المجتمع الأمريكي، وطالبت النساء أن لا يخرجن وحدهن بل لا بد أن يكن دائماً برفقة أحد الأقارب (المحارم).

وقد أفادت الشرطة البريطانية من تجربة

المجتمع المسلم في بريطانيا، وهذا ما أسماه إيان موري - الكاتب في التايمز اللندنية - بقوة الشعب التي نجحت في تطهير المجتمع من منطقة الضوء الأحمر - كناية عن الدعارة والمخدرات -. حيث اجتمع عدد من المسلمين بعد صلاة العشاء في مدينة بيرمنجهام، وأعدوا نقطة مراقبة للمنطقة بحيث يطردون النساء البغايا، ومروجي المخدرات، واستطاعوا القضاء على هذه الآفات خلال ثلاثة أسابيع. ويذكر سكان المنطقة أنهم كانوا لا يستطيعون النوم بهدوء لكثرة السيارات التي تأتي لالتقاط البغايا أو شراء المخدرات ولكن بعد هذه التجربة عاد إليهم الهدوء وأصبحوا يهنؤون بالنوم.

ومن وسائل محاربة الانحلال الأخلاقي قيام جمعيات تدعو إلى المحافظة على العذرية ومنها ما سمي حركة " الحب الصادق ينتظر ". وتتلخص فكرتها في الدعوة إلى عدم ممارسة

الجنس قبل الزواج، والمحافظة على العذرية. وقد قويت هذه الحركة وانتشرت في بريطانيا وأمريكا.

وفي ألمانيا ظهرت مجموعات تدعو إلى الحد من الإثارة والعنف والجنس في التلفزيون، وهي مجموعات ساندتها الأوساط الثقافية والاجتماعية وكذلك وسائل الإعلام المكتوبة في ألمانيا لمواجهة ازدياد مظاهر العنف والجريمة والجنس في التلفزيون الألماني. ودعت هذه الأوساط إلى ضرورة الحد من موجة العنف والجريمة والجنس في محطات التلفزة الألمانية المتنافسة بهدف حماية الأجيال الجديدة، وعقدت العديد من الندوات في أوربا وفي فرنسا بصفة خاصة لحماية الأطفال من التلفزيون وما يبثه من أفلام وبرامج، وأكدت هذه المؤتمرات على ضرورة تقوية المناعة الإعلامية لدى الأطفال ضد برامج التلفاز.

وفي كندا نجد أن الحكومة الكندية أسست فريقاً من

الشرطة باسم شرطة الأخلاق لمحاربة الرذيلة والمخدرات (Toronto Star, April 7,1990).

وقد بلغ الحرص ببعض الجهات في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن هالها التدهور الأخلاقي في الغرب عموماً وفي أمريكا خصوصاً أن تبحث عن وسيلة لنشر الأخلاق والفضيلة، فقام عدد من أساتذة جامعة هارفارد بإعداد كتاب بعنوان: **هل يمكن تعليم الأخلاق؟** ويهتم الكتاب بأن يكون تعليم الأخلاق إضافة جديدة إلى ما تقوم به الجامعة التي لا تعلم طلابها العلم والمهارات والقيم الإدارية فحسب، بل أضافت إلى ذلك تعليمهم الأخلاقيات والمسؤولية.

كما تكونت في الولايات المتحدة مجموعة عرفت (**بالآباء الغاضبين**) في شهر مايو ١٩٨٩م، أسسها آباء أزعجهم عنف العصابات وانتشار المخدرات في مجتمعاتهم.

وتكونت في بريطانيا جمعيات تهتم بمحاربة

الرذائل منها (الحزب القومي البريطاني) الذي أقلقه انتشار جريمة الاغتصاب فعاد إلى دراسات علمية قام بها باحثون أكاديميون ربطوا بين مرتكبي جرائم الاغتصاب وانتشار الصور الخليعة في الإعلام وغيره، كما طالب الحزب بإعادة تطبيق حكم الإعدام على مرتكبي جرائم الاغتصاب.

قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جانبيه التشريعي والتطبيقي

د. إبراهيم الحميدان

الدعوة إلى الخير والإصلاح قيمة إنسانية سامية تمثل قاسماً مشتركاً بين كل الأديان والثقافات. كل ثقافة تسعى إلى تحقيق هذا المقصد النبيل من خلال مرجعياتها الدينية أو خلفياتها الثقافية. بيد أن مستوى النظرة في أهمية هذه القيمة يتفاوت من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى. وتبدو مجتمعات الشرق متفوقة على المجتمعات الغربية في ترتيب هذه الأولية، إذ تضعها دائماً في الصدارة لأنها مجتمعات محافظة، ولا تزال الثقافة تصوغ كثيراً من قيم الحياة والسلوك فيها.

أما في العالم الإسلامي، وفي السعودية على وجه الخصوص، فإن الدعوة إلى الخير والإصلاح هي أصل من أصول الدين، لا تستقيم حياة المسلمين إلا بها. بل

إن أمن الناس، وسعادتهم، وتطورهم، ونماءهم، وإعمارهم للحياة لا يكون إلا بتحقيق هذا المبدأ الذي يكفل التوازن بين الروح والجسد ليسعد الإنسان.

ولذلك نرى النظام السياسي في السعودية قد حدد مؤسسات رسمية معنية بتطبيق هذا المبدأ، وهو ما يمثل تكاملاً بين الحكومة التي قامت على أسس الدين الإسلامي وبين الشعب الذي يدين كله بالإسلام.

نحن لا نفترض أن مجتمعنا السعودي مجتمع ملائكي لا تحدث فيه أخطاء في السلوك أو تجاوزات في الأخلاق، بل نحن بشر يسري علينا ما يسري على الآخرين، وبخاصة بعد ما شهد العالم انفتاحاً ثقافياً وثورة معلوماتية أثرت على حياة الناس وأخلاقهم، ولأن مجتمعنا أيضاً يضم ما يقارب سبعة ملايين وافد ومقيم يمثلون أكثر من ١٣٥ جنسية، وهو ما يؤدي حتماً إلى بعض التجاوزات للقيم السائدة في المجتمع. لذلك كله أنشأت الحكومة السعودية جهازاً للشرطة الدينية مهمته ضبط الحراك الاجتماعي بطريقة

متوازنة تضمن المحافظة على قيم المجتمع والأخذ بأسباب العصرنة والتحديث.

نريد التوكيد على أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو مبدأ إسلامي أصيل، له حضوره واشتهاره في عدد كبير من النصوص الإسلامية، ومع ذلك فإن المسلمين لا يقفون عند المصطلح ذاته، وإنما عند حقيقته ومضمونه.

والرؤية الإسلامية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تمثل تدخلاً في شؤون الآخرين وحرياتهم وخصوصياتهم إلا بالقدر الذي يحفظ الحقوق، سواء كانت عامة أو خاصة مثله مثل أي نظام رقابي في العالم. والممارسة التطبيقية لذلك لا تعدو كونها وقائية تقويمية تعتمد النصح والتوجيه والنهي، وتهدف إلى شيء واحد هو حفظ الحقوق الخمسة التي كفلها الإسلام وهي: الدين والنفس والعقل والمال والنسل، يستوي في ذلك جميع المنضوين تحت مظلة الحكم الإسلامي، ولا يملك أحد أن ينتهك حقوق الآخرين حتى لو كانوا غير مسلمين. فليست

إيجابيات ذلك النظام ـ إذن ـ مقصورة على المسلمين، بل تشمل الجميع داخل الدولة المسلمة.

ومن البدهيات المعلومة لكل مسلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية تقع على عاتق الأفراد كما هي على المؤسسات الاجتماعية، وذلك بحدود وضوابط تناولتها المصادر الإسلامية المتخصصة بتوسع شديد، يوضح حدود وضوابط مسؤوليات الأفراد كما يوضح حدود مسؤوليات المؤسسات الاجتماعية وضوابطها.

وعندما أسست هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية فإنه نُظِر إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال مسؤولية المؤسسة الاجتماعية ليكون ذلك نظاماً عاماً له ضوابطه التي تنأى به عن اجتهادات الأفراد واختلاف تصوراتهم وتقديراتهم، وكانت المسؤولية الملقاة على عاتق هذه المؤسسة التي حملت هذا الاسم ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ تختص بنوع أو أنواع محددة من المسؤوليات التي تحقق ذلك الهدف، وهي ما يتصل

في الغالب بمجالي العبادة والأخلاق العامة. إلا أن ذلك التحديد لا يعني اقتصار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذا الاختصاص المناط بهذه المؤسسة.

ولما كان مفهوم الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر واسعاً في إطار الفكر الإسلامي فإن التكليف في المملكة العربية السعودية بأنواع أخرى من المسؤوليات أُعطي أيضاً لمؤسسات أخرى في الدولة مثل ديوان المراقبة العامة أو هيئة مكافحة المخدرات أو هيئة التحقيق والادعاء العام أو هيئة المواصفات والمقاييس أو الهيئة العامة للغذاء والدواء وغيرها. كما أن مسؤوليات أخرى أكثر تحديداً وضعت ضمن هياكل مؤسسات ذات صلة مباشرة مثل الغش التجاري وحماية المستهلك ونحوها. هذه الجهات تتعاون فيما بينها، ولهذا لا يستغرب أن يشارك جهاز الهيئة ـ مثلاً ـ في مساندة جهود مكافحة المخدرات ليكون أفضل الجهات تعاوناً في هذا المجال مع الجهاز المختص.

إن كل منصف يدرك أن هذه المفاهيم للممارسات التقويمية والرقابية، مجتمعة في جهاز واحد أو متفرقة

في عدة أجهزة، هي صورة مشرقة من صور متانة النظام الإسلامي في سعيه لتحقيق الصالح العام، وهي ما تسعى إليه جميع الدول والشعوب المتحضرة.

ولهذا فإن الممارسات الخاطئة من أي كان أو الجهل برقي هذا المفهوم وأهميته لأي مجتمع يجب أن لا يكون سبباً في تشويه صورته الوضاءه وأثره الهام في حماية المجتمع والرقي به. ونجزم أن الدول والشعوب غير الإسلامية لو نظرت إلى ذلك بعين التجرد والعدل لوجدت شيئاً يفيد مجتمعاتها التي تشكو التفكك الأسري والأخلاقي في كثير من الصور والأنماط التي تدعمها الاحصاءات الصادرة منها، تماماً كما أدرك واضعو الدستور الأمريكي وكتبة سلسلة الأنظمة العدلية في الولايات المتحدة وأوروبا الحديثة عندما استثمروا الفوائد في أصول الفقه الإسلامي ومدارسه وأسسوا عليها كثيراً من تلك الأنظمة.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:
مؤسسة إصلاح اجتماعي في السعودية

أ.د. إبراهيم الجوير

للمملكة العربية السعودية خصوصيتها عن غيرها من دول العالم الإسلامي، حيث يبلغ تعداد المملكة العربية السعودية حالياً أكثر من ١٨ مليون نسمة، جميعهم يدينون بالدين الإسلامي إضافة إلى نحو سبعة ملايين وافد من (١٣٥) جنسية من أنحاء العالم يقيمون على أرضها ويمارسون حياتهم في السعودية في مساواة تامة في الحقوق والواجبات والوظائف. وقد اكتسبت المملكة خصوصيتها ووضعها الخاص لدى المسلمين في العالم كله باعتبارها مهد الإسلام، ومنبع رسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وتضم في مكة المكرمة بيت الله الحرام، و "الكعبة" قبلة المسلمين في كل مكان، حيث يتوجهون إليها في صلواتهم خمس مرات في اليوم، ويقصدون مكة لأداء فريضة الحج سنوياً ولأداء

العمرة على مدار العام، كما تضم السعودية مسجد رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم.

والمجتمع السعودي قائم على الإسلام والإيمان بالله تعالى ديناً وممارسة. وبالتالي فإن شؤون حياته كافة مرتبطة بقواعد الدين الإسلامي، كما أن السعودية هي الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم كله التي تطبق شرع الله، ودستورها القرآن الكريم. فمنذ نشأة المملكة في العصر الحديث وهي قائمة على اتباع حكم الشريعة وإنفاذه في أمورها جميعها.

فالشرع الإسلامي هو الحاكم والمهيمن على سياسات السعودية وتنظيماتها السياسية والاجتماعية والفكرية، وقد حافظت المملكة منذ نشأتها على ذلك، فكان الإسلام حاكماً وموجهاً وضابطاً لكل أنظمتها التي اقتضتها حركة العمران والنمو والتطور التي صاحبت توحيد المملكة وصولاً إلى نهضتها وعلو مكانتها في المجتمع الدولي.

وانطلاقاً من هذا النهج، فإن السعودية عملت منذ بدايات تأسيسها على قيام نظام **"الأمر بالمعروف**

والنهي عن المنكر" باعتبار هذا الأمر واجباً كفائياً، إذا قام به البعض سقط الوجوب على الآخرين. فقد كان العلماء المصلحون في الماضي يقومون بواجبهم في الاحتساب على مستوى فردي، وعندما استقرت البلاد تحت حكم الملك عبدالعزيز كلف من العلماء من يقوم بولاية الحسبة، وينفذ أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على نطاق أوسع في البلاد. ثم تطورت هذه المؤسسة الدينية الإصلاحية فأنشأت لها فروعاً في المدن الكبرى خارج العاصمة السعودية الرياض. وفي عهد الملك فيصل حدث تطور نوعي لوظيفة هذه المؤسسة، إذ ركزت على الوظائف المرتبطة بها تاريخياً، وهي الاحتساب في الأمور الدينية، وبالأخص فيما يتعلق بالمحافظة على سلامة العقيدة الإسلامية، والعبادات، والمعاملات، والسلوك والأخلاق.

وفي عهد الملك خالد صدر قرار يقضي بتأسيس "**الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي**

عن المنكر". وتم تعيين أول رئيس لها ومنحه الملك رتبة وزير، وتطور الأمر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز؛ لتصبح المؤسسة جهازاً مستقلاً يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء؛ "الملك" ويُعيّن رئيسه بأمر ملكي.

ونظراً لاهتمام الدولة بالحسبة فقد احتوى النظام الأساسي للحكم في السعودية (الصادر بالأمر الملكي رقم أ-٩٠ وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ) على قيام الدولة بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد جاء في المادة (٢٣) من النظام ما نصه: " **تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق الشريعة، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله**".

وإذا كانت الشرطة الرسمية الحديثة في كل مجتمع تقوم على حفظ الأمن العام سياسياً واجتماعياً، فإن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية

أصبحت ملمحاً مهماً ورئيساً من ملامح المحافظة على هوية المجتمع السعودي، وتعد التطبيق الميداني والعملي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد تحددت واجبات الهيئة بموجب نظامها في إرشاد الناس ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشريعة الإسلامية وحملهم على أدائها، وكذا النهي عن المنكر بما يحول دون ارتكاب المحرمات والممنوعات شرعاً أو اتباع العادات والتقاليد غير السوية أو البدع المنكرة وذلك باتباع الآتي:

أ ـ حث الناس على التمسك بأركان الدين الحنيف من توحيد خالص ومن صلاة، وزكاة، وصوم، وحج لمن استطاع إليه سبيلا، وعلى التحلي بآدابه الكريمة، ودعوتهم إلى فضائل الأعمال المقررة شرعاً كالصدق والإخلاص، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانات، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، ومراعاة حقوق الجار، والإحسان إلى الفقراء والمحتاجين، ومساعدة العجزة والضعفاء.

ب ـ لما كانت الصلاة تمثل عماد الدين وأحد أركانه

الأساسية التي لا يصح إسلام المسلم إلا بأدائها ما دام قادراً على ذلك؛ فإنه يتعين مراقبة إقامتها في أوقاتها المحددة شرعاً في المساجد، وحث الناس على المسارعة إلى تلبية النداء إليها، والتأكد من إغلاق المتاجر وعدم مزاولة أعمال البيع خلال أوقات إقامتها.

جـ ـ مراقبة الأسواق العامة والطرقات والحدائق، وغير ذلك من الأماكن العامة والحيلولة دون وقوع المنكرات الشرعية التي منها:

١ ـ الاختلاط بين الرجال والنساء، والتبرج المحرمان شرعاً.

٢ ـ تشبه أحد الجنسين بالآخر.

٣ ـ تعرض الرجال للنساء بالقول أو الفعل الخادش للحياء.

٤ ـ الجهر بالألفاظ المخلة بالحياء أو المنافية للآداب والتي تؤذي الغير.

٥ ـ تشغيل المذياع، أو التلفزيون، أو المسجلات وما ماثل ذلك ـ بصوت مرتفع ـ بالقرب من المساجد أو على نحو يشوش على المصلين ويفسد خشوعهم في الصلاة.

٦ـ إظهار غير المسلمين لمعتقداتهم، أو شعائر مللهم على نحو علني يتعارض مع نظام المجتمع، أو إظهار غير المسلمين عدم الاحترام لشعائر الإسلام وأحكامه.

٧ـ عرض أو بيع الصور، أو الكتب، أو التسجيلات المرئية، أو الصوتية المنافية للآداب الشرعية، أو المخالفة للعقيدة الإسلامية، والقيام بالتدابير الواقية من ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٨ـ عرض الصور المجسمة، أو الخليعة، أو شعارات الملل غير الإسلامية كالصليب، أو نجمة داود، أو صور بوذا، أو ما ماثل ذلك في الأماكن العامة، وهي ممارسات تخالف عقيدة المجتمع ونظامه.

٩ـ صنع المسكرات أو ترويجها، أو تعاطيها ويتم ذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص الأمنية اشتراكاً مع الجهات المعنية.

١٠ـ منع دواعي ارتكاب الفواحش " مثل الزنا واللواط والقمار " أو إدارة البيوت أو الأماكن لارتكاب المنكرات والفواحش.

١١ـ أعمال السحر والشعوذة والدجل لأكل أموال الناس بالباطل.

١٢ـ تطفيف الموازين والمكاييل وغش الناس.

١٣ـ مراقبة المعارض، ومحلات حياكة ملابس النساء للتأكد من الالتزام الخلقي وعدم خدش الحياء أو الاعتداء على الحرمات.

وأداء الواجبات السابقة من جانب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجعل المجتمع آمناً، ويجعل المواطنين والمقيمين والزائرين في مأمن من كل ما يعكر صفوهم، إذ الهيئة ورجالها بمثابة العين اليقظة الساهرة على ضبط سلوكيات المجتمع وضمان تطبيق السلوك الإسلامي بما يكفل للجميع أمنهم وسعادتهم.

ولضمان أداء الهيئة في السعودية لواجباتها على الوجه الأكمل، فإن نظامها الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء السعودي (مادة ٧) يقرر أنه يتم اختيار رئيس وأعضاء هذا الجهاز، والمفتشين والمحققين، ورؤساء الأقسام الدينية، والمشرفين

والمساعدين العاملين فيه، من ذوي المؤهلات العلمية المناسبة، والمشهود لهم بحسن السمعة ونقاء السيرة، ومن الأكفياء في هذا المجال لضمان حسن تعاملهم مع المواطنين وغيرهم من المقيمين والزائرين مسلمين أو غير مسلمين.

وقد أكد الرئيس الحالي للهيئة في السعودية، الشيخ إبراهيم الغيث: أن التوظيف في هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيكون مقصوراً على خريجي الجامعات بهدف الحد من السلبيات.

وحرصاً من الهيئة على التحديث المستمر لأفكار ورؤى منسوبيها وأساليب تعاملهم مع الجمهور بكافة أنماطه وجنسياته وأديانه، فإنها تعقد دورات تدريبية قصيرة لمنسوبيها، وقد وصل عدد المستفيدين من هذه الدورات من ٨٠ إلى ٩٠٪ من مجموع العاملين في الهيئة. وفي إطار التحديث أيضاً صدر قرار ملكي بإنشاء معهد عال يهتم بشؤون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتبع جامعة أم القرى في مكة المكرمة لتعزيز رسالة الهيئة في

المملكة بكفايات متخصصة ومؤهلة في هذا العمل الإسلامي مما يرفع قدرات وإمكانات العاملين في هذا المجال. وهناك توجيهات مستمرة لمنسوبي الهيئة بتذكيرهم باستمرار بأن عملهم هو إرشاد الناس، ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشريعة وحمل الناس على أدائها، وأنهم ليسوا سلطة لقهر الناس أو تنفيرهم من التجاوب معهم، فرجال الهيئة يمثلون شريحة من شرائح المجتمع، وهدفهم إصلاح المجتمع وبقاء قواعده راسخة تطبق شريعة الله، ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر.

إن فهم الدور الريادي للسعودية بالنسبة للعالم الإسلامي، وفهم فلسفة الحكم فيها، التي تقوم على حماية الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً؛ كفيلة بتقبل نظام الهيئة " الشرطة الدينية " باعتباره نظاماً يعمل على حماية المجتمع وصيانته وبقائه نقياً، وهو مقصد نبيل تسعى إليه كل المجتمعات التي تهدف إلى تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي وإشاعة قيم الفضيلة بين

أفرادها.

من هنا نجد أهمية وجود جهة منوط بها تحقيق هذه المسؤولية المجتمعية. وفي مجتمعنا السعودي فإن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعد مثالاً للقيام بهذه المسؤولية بصفتها إدارة رسمية تمارس دوراً اجتماعياً مكملاً لبقية أجهزة الدولة.

ولأن مجالات واختصاصات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متنوعة وكثيرة وتحتاج إلى جهد وتخصصات معينة ليس بمقدور الفرد المحتسب القيام بأعبائها كلها لذلك استحدثت العديد من الأجهزة التي يتخصص كل منها في مجال بعينه. فتعقُّد الحياة وتطور ظروف العصر اقتضى ذلك، ومجتمعنا اهتم بتطبيق هذه الأوامر الربانية، ومن وسائل ذلك إنشاء الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ تعد تنظيماً دينياً إضافة إلى أنها إدارة رسمية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويمكن القول أن هذه المؤسسة تعد وسيلة من وسائل

الضبط الاجتماعي الرسمي في السعودية. وإن من وظائف الضبط الاجتماعي تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع، ففي كل مجتمع أو جماعة مقاييس مطلوبة يتوخاها الفرد في إنجازه لدوره الاجتماعي، كما أن هناك تصرفات لا يسمح بها المجتمع ولا يجيز لأفراده القيام بها في أثناء تأديتهم لأدوارهم الاجتماعية أو ممارستهم لنشاطاتهم الجماعية، والهدف الأسمى من الضبط الاجتماعي أن يكون ضمان استقرار التنظيم الاجتماعي والاحتفاظ به في حالة سوية، واضطراد تقدم المؤسسات والمنظمات في إشباع حاجات أفراد الجماعة وتحقيق أمنهم.

ومن تحليل المهام الرسمية وواجبات الشرطة الدينية في المجتمع السعودي نجد أن لهذه المؤسسة مظهراً أمنياً حديثاً، ووجودها في المدن الحضرية أهم من وجودها في المجتمعات الريفية أو التقليدية، لأن المجتمع التقليدي تكفيه نظم الضبط الاجتماعي غير الرسمية كالأسرة أو السلطة الرسمية كالشرطة العامة

وبذلك يصبح دور الهيئة في هذا النمط من المجتمعات الريفية دور الواعظ والمرشد فقط، لكن عندما تعمل الهيئة في المدن الكبيرة فإنها تؤدي دوراً أكبر من الوعظ والإرشاد ويصبح لها مظهر أمني حديث.

***

بالنظر إلى آلية توزيع العمل في الهيئة ودور كل قسم من أقسامها نجده يحدد ذلك في ضرورة توفر قوة علمية وقوة إرادية، وقوة تنظيمية، وقوة تنفيذية. فبالقوة العلمية يعرف الطريق ليسلك، وبالقوة الإرادية يسلك الطريق ويستمر في السير، وبالقوة التنظيمية تحصل قوة السير وكماله، وبالقوة التنفيذية تحصل الثمرة والنتيجة.

وهذا يتضمن المهام والمؤهلات والإجراءات، بل والتنظيم الإداري الذي ينبغي أن تتشكل هذه الهيئة عليه كي تقوم بالمهام المنوطة بها لأداء وظائفها، وتحقيق الأهداف التي من أجلها تشكلت ووجدت ضمن الأنساق الضابطة في المجتمع، والمنكر الذي ينبغي ويجب أن ينهى عنه من خلال

آلية هذه المؤسسة وعبر منسوبيها هو من وجهة نظر شرعية (كل ما قبحه الإسلام وكرهه وورد النهي عنه في القرآن الكريم والسنة النبوية). وعلى هذا الأساس يصبح الأمر بالمعروف هو تنبيه الأفراد وإرشادهم إلى الالتزام بالمبادىء والتعاليم الدينية، لهذا فوجود الشرطة الدينية إذا كان ضرورياً منذ عهد الخليفة الثاني في الإسلام بعد الرسول عليه السلام وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه في هذا العصر بما فيه من خروج على التعاليم الشرعية لدى البعض هو ضروري لتحقيق الأمن الاجتماعي تكاملاً مع مهمة المؤسسات الأمنية.

ووجودها لا يرتبط بعدم الثقة في سلوك أفراد المجتمع، ولكنه يجيء محافظاً على أمن الجميع من سلوك المنحرفين مهما كانت درجة انحرافهم عن معتقدات وقيم المجتمع ومعاييره.

في بعض المجتمعات المعاصرة هناك من يطلق على مثل هذا العمل المؤسسي (شرطة الآداب)، وهي شريحة مؤسساتية لتحقيق الأمن للأفراد وتوجد

حتى في المجتمعات غير المسلمة، بل نجد في اليابان أن الشرطة توجد في الشوارع في مواقع صغيرة لها تشبه (الأكشاك) مهمتها تحقيق الأمن للأفراد. وهناك استخدام مثالي تكنولوجياً لآلات التصوير التلفزيونية المنتشرة في المراكز التجارية والشركات والبنوك والمطارات ومحطات القطارات والمستشفيات لرصد جميع تحركات الداخلين والخارجين والمتجولين حفاظاً على الأمن، وهي أجهزة وزعت في هذه المؤسسات لضبط سلوك الجماعات، وكآلية مساعدة في تطبيق القوانين في هذه الكيانات التجارية والصناعية والسياسية والاجتماعية، ولأن الأجهزة البشرية (الأمنية) لا تكفي لمراقبة المخالفين.

إن شعب السعودية، والمقيمين فيها والزائرين لها، يشهدون خلال معايشتهم لتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق هيئة رسمية أنهم يعيشون في مجتمع آمن يطبق شريعة الإسلام على الجميع، دون تفرقة تقوم على العرق أو اللون أو

الجنسية. حقوق المواطن والمقيم مضمونة بالنصوص الدينية التي تنص على الحق وعلى ضماناته، بل على الجزاء المقرر عند انتهاك هذا الحق، وهو جزاء يطبق بشروط شرعية دقيقة مفصلة تضمن حق المجتمع وحق الفرد معاً؛ سواء أكان هذا الذي يقع عليه الجزاء سعودياً أو غير سعودي، مسلماً كان أو غير مسلم، باعتبار أن صيانة كرامة الإنسان والمحافظة عليها ـ دون النظر إلى جنسه أو لونه أو دينه ـ حق أصيل من حقوق الإنسان. فالإنسان أكرم المخلوقات، وحقه في الحرية والمساواة أصيل، لكن الحرية غير المنضبطة عندما تقود صاحبها إلى الشر والفساد، وتبيح له إيذاء غيره أو المجتمع، فإن الشرطة الدينية تضبط الفرد والمجتمع من الانفلات، وتنقذ الفضيلة من غرائز الشهوات أو محاولات إهدار كرامة النفس أو الجسد الإنساني باسم الحرية.

***

مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حقق

للمجتمع السعودي ثلاثة أمور مهمة وأساسية يستهدفها أي مجتمع متقدم. هذه الأمور هي: الاستمرار، والاستقرار، والتماسك. وهي علاوة على ذلك تعمل في إطار نمط فريد من أنماط السلطة؛ يوزع استخدام سلطة المجتمع بين عامة الشعب، ويضمن مساندة حكيمة وفاعلة من الشعب للدولة في عملية الضبط الاجتماعي، ولذلك فإن نظرة السعوديين وغير السعوديين من المقيمين والزائرين هي نظرة إيجابية تجاه هذه المؤسسة الدينية، فهي المعنية بالإصلاح الديني والاجتماعي، وهو عمل أنيط بجهة اختصاص تنفذه وفق ضوابط إسلامية ونظامية سائدة في المجتمع، وهو ما تفتقر إليه كثير من المجتمعات اليوم، وبخاصة في الدول الغربية.

إن مهام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتعدى الوعظ والإرشاد إلى تحقيق الأمن واستقرار المجتمع عن طريق الضبط الديني والأمني

والاجتماعي، ومن هنا يكون وجود الهيئة عاملاً مساعداً على التقليل من الأعباء الملقاة على الشرطة العامة، فهي وسيلة مهمة تخفف من ضريبة التطور التي تصيب المجتمعات الصناعية أو المتحضرة، وتعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تنتج عن التفاوت والاختلاف في الجوانب المادية والمعنوية للثقافة السائدة، والتي تؤدي بدورها إلى ظهور مشكلات مختلفة ما لم يتم ضبطها والتعامل معها.

فهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي هي - بهذا المفهوم - مؤسسة للإصلاح الديني والاجتماعي تعكس وعياً جمعياً على مستوى الحكومة والمواطن، ويتم من خلالها تعزيز قيم المجتمع بما يؤدي إلى أمنه واستقراره من أجل حياة كريمة تسودها الفضيلة.

أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي

- مقدمة

أولاً: الأثر الأمني

ثانياً: الأثر الفكري

ثالثاً: الأثر الاجتماعي

مقدمة:

تعد الدولة السعودية ذات وضع أمني مميز للمسلمين في أنحاء العالم كله؛ وهو وضع انفردت به دون غيرها من دول العالم باعتبارها أرض الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين؛ وهذه المكانة الخاصة ميزتها على مدى التاريخ الإسلامي لاعتبارات منها:

١ - استجابة الله؛ سبحانه وتعالى؛ لدعاء إبراهيم عليه السلام - أبي الأنبياء - في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ حتى يتمكن أهله والحاجون إليه؛ والمعتمرون من عبادة الله سبحانه وتعالى في أمن وطمأنينة وسلام.

٢ - أن الله جعل ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ أي تسرع

إلى الديار المقدسة، وهو أمر جعل أهل السعودية يشعرون بالألفة والمودة لزوارهم من مسلمي العالم الذين يقصدون الكعبة، وزيارة مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم.

٣- السياسة الثابتة التي تتبعها السعودية؛ داخلياً وخارجياً؛ باعتمادها الإسلام دستوراً للحكم وشريعة للحياة.

٤- توفير السبل الكفيلة بتحقيق أمن المجتمع وسلامته، وما يتفرع عن هذه السبل من أحكام وضوابط لمنع الجريمة وعلاجها لوقاية المجتمع من أخطارها، فهي تدعو إلى مكارم الأخلاق والتزام السلوك القويم المبني على العلاقة بين الإنسان وربه، وبين أفراد المجتمع، واستنهاض الضمير الحي والوازع الديني في النفوس.

وإذا كان السعوديون يعيشون في حالة الأمن هذه، فإن وافدي أكثر من (١٣٥) جنسية من دول العالم يعملون في قطاعات متعددة في السعودية يشعرون - أيضاً - بهذا الأمن، ويعيشون إلى جانب المواطنين السعوديين دون أي تفرقة، حيث يشعر الجميع على أرض المملكة بأن هناك من يسهر عليهم، ويحفظ أمنهم، ويرعى مصالحهم.

ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تقوم عليه مؤسسته الدينية في السعودية هو نوع من أنواع التكافل الحسي والمعنوي للمجتمع السعودي، ينعكس أثره على المواطن والمقيم على حد سواء. وإذا كانت هذه المؤسسة عبر مهامها وآليات عملها المتعددة في ضبط الحراك الاجتماعي تمثل ضرورة لتحقيق الأمن في السعودية، فإن وجودها وانتشارها في جميع مدن ومناطق المملكة لا يعني عدم وجود ثقة في مجموع الناس، ولكنه بالتأكيد يحمي هذا المجموع من سلوك القلة الذين يخرمون القاعدة وينحرفون عن السلوك السوي الذي تفرضه شريعة الإسلام والفطرة الإنسانية السوية.

إن الحديث عن الأثر الذي أحدثه تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي لا يمكن حصره وتتبعه في مجالاته الكثيرة المختلفة، لكننا نقتصر على ثلاثة منها، وهي **الأثر الأمني، والأثر الفكري، والأثر الاجتماعي**.

أولاً الأثر الأمني

اللواء د. سعد العريفي
د. عبداللطيف الغامدي

إذا كانت السعودية تنفرد بوجود مؤسسة اجتماعية تسمى «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، معنية بالمحافظة على أمن المجتمع وإشاعة السلوك السوي فيه، ووقايته من الانحراف والفساد وشيوع الرذيلة، فإن جهازاً يسعى إلى تحقيق هذه الغايات النبيلة والمقاصد السامية يتعارض قطعاً مع الصورة النمطية التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية والمصادر السياسية ومنظمات حقوق الإنسان، وهي صورة غاية في السلبية، تتمثل في الزجر والضرب والتوقيف، وغير ذلك من أوصاف العنف والقسوة، وهي صورة تندغم في منظومة الصور المشوهة التي تروج لها الآلة الإعلامية الغربية عن السعودية وتتقاطع بشكل حاد مع طبيعة عمل هذه المؤسسة الاجتماعية الذي يقوم على حماية المجتمع وتماسك

أبنائه بما يمنع وقوع الجريمة ويشيع الأمن لدى المواطن والمقيم.

وآلية عمل هذه الهيئة في السعودية ليست هي الزجر والتوقيف كما تصورها الشائعات والدعايات المضادة، وإنما هي آلية تتم وفق مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: إجراءات وقائية لمنع الجريمة والانحراف والانحلال، وذلك عبر عدة برامج ومناشط منها: المحاضرات، والندوات، والمشاركة في أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة بالوعظ والإرشاد والحث على مكارم الأخلاق والمعروف المطلوب إشاعته والأمر به وتحفيزهم عليه، وتقبيح الشر والنهي عن المنكر وتحذير الناس من ارتكابه لما فيه من معصية للخالق، وبغض بين الناس.

المرحلة الثانية: اتخاذ إجراءات لمكافحة الجريمة والانحراف وذلك بوضع المعوقات أمام ظهور السلوك المنحرف الذي يؤدي إلى الجريمة، ومن ذلك مراقبة أماكن التجمعات كالأسواق والمتاجر

والشوارع، والأماكن العامة للتأكد من عدم وجود ما يخالف الشريعة أو المساس بقيم المجتمع ومعاييره.

المرحلة الثالثة: ما يتم اتخاذه من تدابير وإجراءات لقمع الجريمة والانحراف عن طريق القبض على كل مخالف، واتباع أساليب النصح معه أو إيقاع العقوبة عليه بالتعاون مع أجهزة الأمن الأخرى وفق إجراءات النظام الخاص بعمل الهيئة.

ومما لا يدركه الكثيرون؛ حتى داخل السعودية نفسها سواء من المواطنين أو من المقيمين؛ أن أكثر من ٩٥٪ من القضايا التي تباشرها الهيئة تنتهي بالنصيحة وإطلاق سراح الموقوف أو أخذ تعهد عليه بعدم تكرار ما ارتكبه من مخالفة، وليس بإيقاع العقوبة، ما يعني أن "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ليست مجرد هيئة ضبطية جامدة ومتعسفة تنقب عن المخالفات لتجريم أصحابها ومعاقبتهم، وإنما تعمل ـ وفق المنطلق الأساس لاستراتيجية وجودهاـ على عدم وقوع الناس في الجريمة؛ وذلك بقطع السبل أمام المواطنين والمقيمين

من الوقوع في الفساد، وإشاعة القيم الأخلاقية في الشارع السعودي عبر لفظين أساسين مهمين هما: **الأمر (بالمعروف) والنهي عن (المنكر)**.

ورغم الجهود الكبيرة للهيئة في السعودية، وما تقوم به من أنشطة توعوية مستمرة؛ عبر مساقات كثيرة تتمثل في إصدار بعض الصفحات الإرشادية في الصحف العامة، والمشاركة في عدد من المعارض الإعلامية في أنحاء المملكة لعرض جوانب من أنشطتها، وإقامة المراكز التوجيهية التي تتضمن برامجها محاضرات شرعية، وتربوية، وطبية، وأمسيات شعرية، ومسابقات ثقافية، وبرامج ترفيهية، وزيارات توجيهية يقوم بها مسؤولو الهيئة، وطباعة وتوزيع الكتب والرسائل التي تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شكل وأسلوب مبسط يخاطب العقل والروح.

من هنا كانت أهمية الهيئة باعتبارها شرطة مجتمعية يقوم فيها أفراد من المجتمع بمسؤولية الدعوة إلى إصلاح المجتمع خدمة لأفراده عن طريق تزيين الحق بالدعوة إلى

المعروف، وتقبيح الباطل بالنهي عن المنكر، حتى تستقيم الحياة السوية وتعم الأخلاق أنحاء المجتمع. وبالفعل أصبح لهذه الشرطة المجتمعية وجودها الملموس في الشارع السعودي كضابط يحول - في أحايين كثيرة - دون وقوع مخالفات شرعية وأخلاقية.

وعلى الرغم من هذه الجهود الإرشادية إلا أن ذلك لم يمنع وقوع مخالفات دينية واجتماعية تهدد المجتمع، وكان للشرطة الدينية نشاط ملحوظ في ضبطها والتعامل معها، فقد تم عام ٢٠٠٤م ضبط (٣٨٤,٣٤٤) مخالفة في أنحاء البلاد جميعها عبر مراكز (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وتم التعامل معها على النحو التالي:

- ٣٤٥,٦٧٥ مخالفة (بنسبة ٩٠٪ من مجموع المخالفات الكلية التي تم ضبطها) تم إنهاء وضع أطرافها داخل الهيئة بالاكتفاء بالنصح أو أخذ تعهدات على أصحابها بعدم العودة إلى مثل هذه المخالفات.

- ٣٨,٦٦٩ قضية (بنسبة ١٠٪ من المخالفات الكلية التي تم التعامل معها) تم رفعها وإحالة أطرافها لجهات

الاختصاص الحكومية للتعامل الرسمي والقضائي معهم.

وتتنوع هذه المخالفات المذكورة التي تم ضبطها بين مخالفات خاصة بالعبادة، منها: التخلف عن الصلاة مع وجود المخالف في الشارع أو أمام دور العبادة، والتأخر في إغلاق المحلات التجارية بعد الأذان لوقف البيع وقت الصلاة، أو الإفطار جهاراً في رمضان رغم تأكيد وزارة الداخلية السعودية أنها ستتخذ إجراءات رادعة تصل إلى حد إنهاء العقد والإبعاد عن البلاد بحق كل من يجاهر بالأكل أو الشرب أو التدخين في الأماكن العامة في شهر رمضان من المقيمين بالبلاد حفاظاً على مشاعر المسلمين، وذلك وفقاً لقواعد العمل التي تنص على التقيد بأنظمة المملكة، وكذلك اتخاذ إجراءات عقابية ضد كل سعودي يقوم بالفعل نفسه ويجاهر بالإفطار في نهار رمضان علناً.

ومنها مخالفات أخلاقية؛ وتعد الأكثر ضرراً للأفراد وللمجتمع على السواء، وتشمل هذه المخالفات جرائم بيوت ارتكاب الفاحشة، واللواط، ومحاولات اغتصاب الأحداث، والزنا، ومعاكسة النساء، وقيام الشباب

بسياراتهم بملاحقة السيارات المقلة للنساء ومحاولة احتجازها، إضافة إلى المخالفات الأخرى الخاصة بالآداب العامة، والمخالفات الخاصة بالمحلات التجارية، والقمار، والتجول في أماكن مشبوهة، وقضايا المسكرات (تصنيعها، وحيازتها، وترويجها، وتعاطيها) وعرض وبيع الصور الخليعة والمجسمة، وسب الله ورسله عليهم الصلاة و السلام أو الدين بما يحقر الدين ورموزه.

وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية التي أجريت في المملكة أن ٧٠٪ من الجرائم الأخلاقية في السعودية تم ضبطها عن طريق الهيئة وليس عن طريق الشرطة العامة، مما يعني أهمية هذا النمط من الشرطة المجتمعية للضبط الاجتماعي لحماية المجتمع؛ خاصة إذا علمنا أن السعودية دولة قارية المساحة يعمل على أرضها وافدون من (١٣٥) جنسية من دول العالم لهم عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم وأعرافهم ومعتقداتهم التي يجب أن لا تخرج عن النسق الأخلاقي العام الذي يحفظ للمجتمع السعودي المسلم خصوصيته.

إن تطبيق مبدأ الحسبة في السعودية يهدف أساساً

إلى حماية الإنسان وإعلاء إنسانيته دون النظر إلى لونه أو جنسه أو جنسيته أو دولته، كما يهدف إلى إقامة مجتمع آمن يتمتع فيه البشر بنعمة الأمن والأمان، وذلك عن طريق تطبيق الحدود الشرعية، وتحقيق العدالة المطلقة عن طريق المساواة بين الناس جميعاً على أرض السعودية، مقيمين ووافدين، مسلمين أو غير مسلمين، مما يحفظ للمواطن والوافد للعمل أو الزيارة هذه الضرورات، ويجعله آمناً في البلاد، ولذلك نرى –نحن السعوديين– ثمرات ذلك واضحة جلية، ومن ذلك:

ـ استقرار الأمن وسيادة الاطمئنان والسكينة، وشيوعها في أرجاء البلاد، وهي نعمة يشعر بها ويعتز بها السعوديون.

ـ استقرار المجتمع واتجاه أفراده إلى العمل والإنتاج دون انشغال بقضايا أساسية أخرى تأخذ حيزاً من التفكير. فالحسبة في السعودية تطبق على المسلمين وغير المسلمين دون تفرقة بين مواطني البلاد وغيرهم من الوافدين للعمل أو الزيارة.

ثانياً: الأثر الفكري

د. عبدالرحمن اللويحق
د. عثمان العامر

الناس بطبيعتهم قد يذنبون، وإذا كانوا كذلك فلا بد لهم من تعاون في جلب المنافع، وتناصر على دفع المضار. وتحقيق ذلك إنما يكون بنظام يحمي مصالح الأمة من كل ما يفسدها ويخل بنظامها. ويأتي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإسلام ليكون القائم بذلك الأمر وتتسع مجالاته في الإسلام لتشمل المجالات كلها وعلى رأسها: أمور السيادة في الأمة، ومصالحها العليا: الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض، وهي أصول جاءت الشرائع كلها برعايتها وحفظها. ولئن اتفقت الأديان والشرائع على ذلك فإن اتفاقها على تقديم الدين ظاهر، إذ يعد أمن الأمة من جهة دينها وفكرها ركيزة رئيسة لحفظ أمنها العام، ذلك أنه ما من أمة إلا وتسعى في مجابهة كل عدوان على هويتها وقيمها الكبرى، لأن الهوية هي الرابط الذي يربط أفراد الأمة

ويحدد سلوكهم وعلاقاتهم بالآخرين، والعالم يمور بالأديان والمذاهب والأفكار المتدافعة التي لو ترك بعضها لبعض لأصبحت القوة معياراً للحق، ولأصبحت تتوالد وتنتج انحرافات متقابلة لأن توالد الأفكار وتشقيقها نتاج السجال بين الفرق والمذاهب.

والأمة الإسلامية التي تعتقد أن دينها هو الحق، وأنه الدين الخاتم للأديان هي أرعى الأمم لمصلحة الحفاظ على الدين من العوادي، والدين الكامل الذي رعى أخلاق الأمم وأموالها وأعراضها، جاء برعاية ما هو أعظم: هو دينها ومعتقداتها.

إن خطر الانحراف في الاعتقاد والدين قديم البداية، ولا تزال عوامل إفساد المعتقد قوية في حياة البشرية، والمتتبع لتاريخ دعوات الرسل -عليهم الصلاة والسلام- يجد صنوفاً من التكذيب لهم، وإيقاع الأذى بهم، ولا يزال الأمر ظاهراً اليوم.

فالأمر بالمعروف يحمي الحق من جهة الوجود بالدعوة إلى كل مظهر من مظاهر الدين الحق، والنهي

عن المنكر يحمي الحق من جهة العدم بقطع كل مظهر من مظاهر الشر والفساد.

وهذه الحماية لها اعتبارات متعددة:

١- أن العدوان على الحق جريمة في ذاته، فالاستهزاء بالله عز وجل أو الطعن في الأنبياء - عليهم السلام - عدوان على ما اتفق البشر على رعايته والقيام بحقه، كما أن الاعتداء على قيم الدين وشعائره وشرائعه بالهزء ونحوه جريمة على الدين.

٢- أن في العدوان على الحق عدواناً على الأمة كلها التي تحمل الدين، فهو هويتها التي تجتمع عليها، بل هو عدوان على البشرية بتنفيرها من الحق، وعدوان على نفس المعتدي وظلم لها. فالإسلام ينظر إلى وقوع الانحرافات العقدية والفكرية باعتبار أن ضررها شامل، فهو غير قاصر على من وقع فيها، ولذلك فإن معالجتها تحقق مصلحتهم كما تعود بالنفع على الأمة كلها.

٣- أن في العدوان على الحق فتحاً لأبواب النزاع، فإن العوادي على الدين تحدث اضطراباً عاماً

وصراعاً مقيماً. فعندما يحدث اعتداء عام باستهزاء بالله أو طعن في الأنبياء، فإنه إن لم تتصد الدولة لذلك، فإن بعض الناس سيقومون بالأمر حمية للدين فيصبح المجتمع نهباً للقلاقل المتبادلة.

٤- أن ظواهر الافتئات على النظام السياسي والحكومة ناتجة عن أسباب، منها: عدم القيام بالاحتساب على من تعرض للدين بالطعن والانتقاص، فيظهر في الناس من يريد معاقبة المعتدي مباشرة دون ضوابط شرعية وقضائية منضبطة وهذا يدفع للتظالم في المجتمع.

وعلى الرغم من الصيحات المتعالية المنادية بالحوار الفكري والتكامل الحضاري والتعايش السلمي والتثاقف بين الأمم والشعوب، والتي يتفق الجميع على أنها في الأساس أهداف نبيلة وطموحات تستحق التخطيط لبذل الجهد الفردي والمؤسسي، على الرغم من ذلك فإن نجاح الشعوب والدول في تحقيق هذه الأهداف والوصول إلى هذه الطموحات

يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة المجتمع - أي مجتمع - على الانطلاقة الواضحة من رصيده الفكري وتراثه العقدي وصيغته الاجتماعية وقراءاته الواعية للمحاور الأساسية التي لعبت الدور الفاعل والأساس في حركة التاريخ. ويبعدنا تجاهل هذه الشروط الأساسية وإغفال هذه المعطيات الضرورية عن القدرة التأثيرية في تقريب الأفكار وتأليف القلوب وتطهير النفوس ونزع الضغائن والأحقاد بين الأفراد والشعوب وإطفاء روح الانتقام، وتمكين روح النقد الموضوعي والعلمي وإخماد فورات الجهل والإفساد. ولعل ذلك من أهم الدوافع والأسباب التي كفلت لكل أمة الحق في إرساء دعائم الرؤية الفكرية التي تعبر عنها، واتخاذ التدابير والآليات التي تضمن التطبيقات والمضامين المستوحاة من مصادر هذا الفكر: ﴿.. قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾، ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ

السَّمَـوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾. وهذا الحق الفكري رغم الاعتراف به وعدم إنكاره على أمة من الأمم، إلا أنه لعب دور المحرك في دوامة الصراع الذي تجاوز بالتاريخ البشري حد الجنون في بعض الأحيان، فكتبت صفحات من التاريخ بالدم وخطت بالسيف وسطرت بالأشلاء على المدى الزمني القديم والحديث.

وبعد أن قضت التكنولوجيا على كل عوامل البعد المادي والجغرافي المحسوس والمعروف، وبعد أن ذابت الحدود الطبيعية في طيات الأثير الناقل للثقافات، باتت المهمة الفكرية للأمم أكثر صعوبة، إذ كيف لها أن تحقق معادلة التوازن بين خصوصيتها الفكرية والثقافية المنبثقة عن ثوابتها العقدية الشرعية من جهة وبين التثاقف والتعايش والتحاور والتفاعل مع الثقافات الأخرى العابرة للقارات من جهة أخرى؟

وتنامت إبداعات الأمم والدول في ابتكار آليات تتلاءم مع طبائعها المجتمعية وتحقق التوازن المطلوب. ومن يَطُف العالم شرقاً وغرباً يجد أن هذه الآليات، وإن اختلفت مسمياتها أو سياسة عملها واستراتيجيات إداراتها وإمكاناتها وخططها، تسعى في النهاية إلى تحقيق هذه الوظيفة وتنشد الارتقاء بمستوى التكيف الداخلي والخارجي إلى أعلى مستوى ممكن من خلال البناء الفكري للأفراد وتأثيراته المتتالية على تكوينهم النفسي والسلوكي والثقافي. ومتى كانت الأمة قوية كان مستوى التكيف مرتفعاً والعكس بالعكس.

ومن أبرز العوامل المؤثرة والمؤشرات الفاعلة التي أقامها الإسلام للارتقاء بمستوى التكيف المجتمعي، مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمفهومه الشمولي الواسع. وفي هذا السياق ومن هذا الباب نال هذا المبدأ المهم في الدولة السعودية أهمية خاصة سياسياً واجتماعياً وثقافياً من خلال ضوابط ثلاثة:

أولها: ضابط خلقي للفرد من خلال بناء الوازع الداخلي الذي يعبر عن الضمير الحي، ويوجه سلسلة اختيارات الأفراد في مختلف مواقف الحياة، ويتولى مسؤولية ذلك، ويحقق توافر القناعات الذاتية لدى أفراد المجتمع كافة، وسائط التنشئة المعروفة.

ثانيها: ضابط اجتماعي يحمي الحقوق ويؤمن الحرمات من خلال أسلوب مؤسسي يقوم أساساً على التواصي بالحق والتناصح الاجتماعي والالتزام بالمعايير والمبادئ المجتمعية الإسلامية في عمومها. ويتولى مسؤولية ذلك في المملكة العربية السعودية **هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**.

أما الضابط الأخير فهو ضابط سياسي حين تحتكم السياسة إلى الشرع في سن التعاليم ووضع الأنظمة وإيقاع مبدأي الثواب والعقاب. ويتولى ذلك السلطة التشريعية وكذا السلطة القضائية. وقد أدى تطبيق مبدأ الحسبة من خلال المحاور الثلاثة وبخاصة الحلقة الوسطى الممثلة

في جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى العديد من الآثار الإيجابية في حياة المجتمع السعودي.

ولعل من أبرز هذه الإيجابيات تحقيق الأمن الفكري الذي تتمثل أبعاده ونتائجه فيما يلي:

١- التأصيل الصحيح لمفهوم الأمن الثقافي المجتمعي، وذلك باقتلاع المفاهيم الخاطئة عن الأمة التي تحبسه في دائرة الأمن الجسدي، أو تراه في جانبه الثقافي عبارة عن الانطواء والانكفاء على الذات وغلق الأبواب والابتعاد عن وسائل الاتصال والمعلوماتية الحديثة، وزيادة قوائم الممنوعات الفكرية وصد الناس عن التعاطي مع مستجدات الثقافة، وكرست في مقابل ذلك مفهوماً إيجابياً من خلال توفير مناخ ثقافي يُمكّن أفراد المجتمع من الحياة المعاصرة بشكل فعال، واعتمدت في ذلك على عنصرين أساسين:

أ- الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية التي تمثل الإطار أو الوعاء الذي يستوعب نتاج الثقافات العالمية في سياق الخطوط العريضة وروح الثقافة الذاتية.

ب - الانفتاح أو الحوار مع الثقافات المعاصرة على أرضية تنطلق مع عملية الاعتزاز بالذات الثقافية وتستند إلى الموروث الثقافي المبني على رؤية عقدية صحيحة لتمثل في النهاية ملامح الجهد الثقافي الفردي الراهن.

وبهذا النهج الواعي تحقق للمجتمع السعودي حق الحفاظ على العموميات والخصوصيات الثقافية، وأسهم في الوقت ذاته من خلال انفتاحه على الآخر في أداء الدور التاريخي والحضاري المناط به.

٢- بما أن الفكر المنبثق عن العقيدة الإسلامية لا يرتجل ولا يستورد ولا تنشأ ممارساته الحياتية من العدم لأنه يرتبط بأمة لها تاريخ وتملك مقومات البقاء والاستمرار، وبما أن هذا الفكر ذاته يعبر عن معطيات

الأمة ووجدانها، ويمثل محطة نهائية لمزاجها وتفاعلها الاجتماعي، لذلك كله فإن توجيه وتنمية وعي الإنسان نحو موقعه الخاص أو المتفرد في الوجود الإنساني ـ والذي يمثل أحد أهداف الشريعة الإسلامية ـ يبني حالة من الشعور والإحساس الآمن الذي يغلف حياة الفرد في علاقته بربه وتعامله مع ذاته ومع الآخرين من بني الإنسان، بل ومع الكائنات الحية المسخرة لخدمته، ويتعدى ذلك إلى كل مفردات الطبيعة من حوله. ويؤدي هذا الأمان النفسي والكرامة الربانية إلى الرقي الحضاري في سلوك الفرد السعودي الذي يمثل سمة عامة تشجب وترفض السلوكيات الشاذة ذات الانتماءات المتطرفة. ولعل ما نعمت به السعودية ـ وما زالت ـ من أمن وأمان كان بفضل الله إحدى النتائج المترتبة على تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾. والأمن من ركائز التمكين ومظاهره.

٣- المشاركة في التأطير الاجتماعي للفكر والثقافة الإسلامية، والتأصيل النظري للمفاهيم المتعلقة بحماية الأسرة والشباب، وصيانة القيم الإسلامية ومتابعة الالتزام بها.

٤- المشاركة في مقاومة الأفكار المتطرفة أو المنحلة والمشبوهة والثقافة المنحرفة.

٥- المشاركة في رفع مستوى الوعي الثقافي، والسعي الجاد والحثيث للحفاظ على الهوية الإسلامية الظاهرة، خاصة الصلاة والحجاب والطابع العام للسوق المسلم.

٦- المشاركة في الإشراف على متابعة وتنظيم المحاضرات والندوات الفكرية والثقافية التي تصب في النهاية في باب الحياة الفكرية للمجتمع وتحقيق سلامته من التطرف الذي ربما ولد في النهاية تشدداً يؤدي بصاحبه إلى الإرهاب والعنف.

٧- توعية الجاليات الأجنبية التي تعمل في المملكة والمشاركة في دعوتهم.

٨- حل بعض المشكلات الفكرية ذات الشُّبه التي تنطلي على البعض، وعلاج بعض الانحرافات الفردية الفكرية.

٩- تحرير المفاهيم من التصورات الخاطئة والمقيدة لنشاط المرأة ومشاركتها الحياتية وذلك بالتمييز بين ماهو من مبادئ الإسلام وقيمه وبين ما هو عائد إلى العادات والتقاليد التي ترتبط بالبيئة الاجتماعية.

١٠- المساهمة والمشاركة في تحسين وتطوير أساليب العمل الثقافي الفكري في المجتمع السعودي.

إن المحافظة على فكر الأمة وحماية هويتها الثقافية هي أحد مظاهر السيادة للدول والمجتمعات. وفي هذا العصر الذي يشهد طفرة في المعلومات، وتقنية هائلة سهلت شيوع الأفكار والثقافات، يكون هذا المطلب واجباً على الدول لتُبقي على هويتها وكيانها الثقافي. ومن هذا المنطلق نرى دولاً عريقة في الثقافة مثل فرنسا وألمانيا واليابان والصين وغيرها، تفرض قيوداً

اجتماعية على منافذ الثقافة الخارجية، وتصارع من أجل الحفاظ على ثقافاتها من الفكر الوافد عليها. كما أن الولايات المتحدة ـ في المقابل ـ تحاول فرض أنموذجها الثقافي على بقية دول العالم من خلال **مصطلحات العولمة** التي تروج لها وسائل الإعلام الأمريكية أو **ابتكار النظريات السياسية** التي تحاول تذويب ثقافات العالم المختلفة في الثقافة الأمريكية.

والسعودية ليست بدعاً من هذه الأمم، فهي تحمي فكرها وثقافتها من خلال مؤسساتها المجتمعية المختلفة. وما الشرطة الدينية فيها إلا إحدى مؤسسات المجتمع التي تقوم بوظيفة حماية فكر الأمة السعودية من الأفكار المستوردة، والسعوديون لا ينظرون إلى هذه الوظيفة باعتبارها مطلباً حضارياً وتنموياً فقط، بل هي ضرورة دينية ليس لهم خيار في تحقيقها، فلابد من قبولها لحمايتهم.

ثالثاً: الأثر الاجتماعي

د. نورة السعد
د. فتحية القرشي

السعودية دولة ذات امتداد جغرافي كبير، قارية المساحة، تشغل نحو ٨٠٪ من شبة الجزيرة العربية، وتضم معظم التضاريس الجغرافية من الصحاري القاحلة، والجبال الشاهقة، والوديان السحيقة إلى الأراضي الزراعية والسهول الخصبة، مع ذلك كله فإنها تنعم باستقرار أمني واجتماعي يلحظه المقيم فيها والزائر لها.

هذه الخاصية تؤكد أن توحيد هذه الدولة لم يكن توحيداً عسكرياً فقط، بل كان إنجازاً اجتماعياً حقق فيه السعوديون كفاءة ذاتية، وكان أهم عوامل التماسك الاجتماعي تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مجالات حياتهم.

وعلى الرغم من أن الدولة السعودية تلتزم بتوفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين فيها كما نص على

ذلك نظامها السياسي، إلا أن مشاركة المجتمع نفسه في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال مؤسساته المدنية ووجود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جعل المجتمع يراقب نفسه من خلال معاييره وقيمه الاجتماعية وفق الرؤية الإسلامية للحراك المجتمعي، وهي معايير وقيم تلقى القبول والارتياح باعتبارها محققة لخيرية الأمة.

لقد أصبح قيام المجتمع السعودي من خلال مؤسساته المعنية، مثل الشرطة الدينية، بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سمة مميزة له، لا توجد إلا فيه، تحفظ له هويته، وتصون نسيجه الاجتماعي، وتعزز وقايته من الانحرافات السلوكية التي تصحب متغيرات الانفتاح على ثقافات الآخرين صيانة للقيم، ومحافظة على الأخلاق والفضيلة.

ولتحقيق هذا المقصد النبيل فإن الشرطة الدينية في السعودية تقوم بوظيفتها الاجتماعية ـ كما ذكر سابقاً ـ وفق مراحل ثلاث، هي:

المرحلة الأولى: إجراءات وقائية من الجريمة والانحراف والانحلال، تتمثل في المحاضرات والندوات والمشاركة في أجهزة الإعلام المختلفة بالوعظ والإرشاد والحث على مكارم الأخلاق.

المرحلة الثانية: إجراءات مكافحة الجريمة والانحراف والانحلال بوضع المعوقات أمام ظهور السلوك المنحرف، مثل مراقبة الأسواق العامة والمتاجر للتأكد من عدم وجود ما يخالف الشريعة ومعايير المجتمع.

المرحلة الثالثة: إجراءات قمع الجريمة والانحراف عن طريق القبض على كل مخالف واتباع أساليب النصح معه وإيقاع العقوبة وفق إجراءات النظام الخاص بالهيئة.

***

وما يبرهن على أن الهيئة تعد من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي أنه فيما يخص المرحلة الأولى ـ وفقاً لما جاء في آخر تقرير

سنوي لإنجازاتها في عام ٢٠٠٤م ـ قامت بما يلي:

ـ ضاعفت نشاطها في إقامة المحاضرات والندوات بنسبة ٩٪ عن العام الذي سبقه.

ـ طبعت عدداً من الكتب والنشرات وبنسبة ١٠٠٪ زيادة عما تم طباعته سابقاً، والأشرطة المسموعة بنسبة ١٦٣٪.

ـ لأهمية دورها التوعوي أقامت ٥٥ مركزاً توجيهياً في مناطق المملكة المختلفة.

أما ما يخص المرحلة الثانية فسنجدها واضحة من خلال الأرقام التالية:

١- يختلف عدد الوقوعات والمخالفات في المجتمع السعودي المضبوطة من رجال الهيئة ويتنوع تبعاً لعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: عدد السكان، وعدد الوافدين، وتنوع جنسيات الوافدين، وعدد الأسواق والمتنزهات والمؤسسات التعليمية، ولذلك يعد فرعها في منطقة الرياض أكثر الفروع ضبطاً للوقوعات حيث يمثل نسبة ٣٨٪ من

إجمالي الوقوعات المضبوطة من فروعها في جميع مناطق السعودية.

٢- الحاجة إلى نشاطات الهيئة تزداد مع انفتاح المجتمع على الثقافات الأخرى، ولذلك فإن المخالفات تزداد تبعاً لذلك. فقد كان عدد الوقوعات في منطقة الرياض - مثلاً - عام١٩٩١م ٢٩,٠٩٤ مخالفة، أما في عام ٢٠٠٤م فقد بلغت ١٤٦,٦٢٧ مخالفة، وفي منطقة مكة المكرمة كان عدد الوقوعات في عام١٩٩١م ١٣,٧٤٥ أما في عام ٢٠٠٤م فقد زاد العدد إلى ١٠٣,١٢٥ مخالفة، وفي المنطقة الشرقية كان عدد المخالفات ٢,٦١٠ مخالفات في عام ١٩٩١م، أما في عام ٢٠٠٤م فقد زاد العدد إلى ٢٩,٤٩٧ مخالفة.

٣- نسبة ٧٧٪ من الوقوعات المضبوطة من رجال الهيئة في السعودية خلال ١٣ عاماً تتعلق بمخالفات العبادة لله، كترك الصلاة أو التهاون بها.

٤- أن كثيراً من المخالفات التي تضبطها الهيئة

تُنهى في مكاتبها عن طريق المناصحة والوعظ والتوجيه، وأخذ التعهد على أصحابها بعدم تكرارها، وقليل منها ما يحال إلى جهات الاختصاص الحكومية الأخرى. ففي منطقة الرياض - مثلاً - بلغ مجموع الوقوعات خلال عام ٢٠٠٤م ١٤٦,٦٢٧ مخالفة أحيل منها ٢٥,٧٤٣ (نسبة ١٧,٥٪ من الإجمالي) إلى جهة الاختصاص، بينما انتهت ١٢٠,٨٨٤ (أي نسبة ٨٢,٥٪) داخل مكاتب الهيئة. ومثال آخر من المنطقة الشرقية، فقد بلغ عدد الوقوعات في عام ٢٠٠٤م ما يقارب ٢٩,٤٩٧ مخالفة، أحيل منها إلى جهات الاختصاص عدد ١٢٧٦ مخالفة وهو ما يمثل نسبة ٤,٣٪ فقط من إجمالي المخالفات في المنطقة الشرقية، وأما ما أُنهي منها داخل مكاتب الشرطة الدينية فقد بلغ ٢٨,٢٢١ مخالفة وهو ما يمثل نسبة ٩٥,٧٪ من إجمالي الوقوعات في المنطقة الشرقية.

ومن خلال قراءة فاحصة للأرقام يتبين أن هذه النتيجة تنطبق على مناطق السعودية المختلفة

وبخاصة مناطق المدينة المنورة، والقصيم، والشرقية، وعسير، وتبوك، وحائل، وهذه المناطق هي أكثر مناطق السعودية كثافة سكانية.

٦- أن أرقام هذه الوقوعات والمخالفات في الأخلاق والآداب العامة التي تقع من السعوديين وغير السعوديين قد تكون مضاعفة لو أن لدى جهاز الشرطة الدينية في السعودية العدد الكافي من الموظفين الميدانيين بما يتناسب وحجم المساحة الجغرافية للمملكة والكثافة السكانية فيها (٢٥ مليون نسمة من السعوديين وغير السعوديين). إذ يعاني الجهاز نقصاً في الوظائف الميدانية، فقد بلغ عددها في عام ٢٠٠٣م (٣٤٣١) وظيفة ميدانية فقط، وهو عدد غير كاف لسد حاجة العمل في مجال الهيئة ومراكزها في المملكة، والبالغ عددها (٤٦١) مركزاً، وبخاصة إذا علمنا أن العمل الميداني يتم على مدار اليوم الكامل (٢٤) ساعة. بل إنه بامتداد المدن واتساعها والزيادة المتسارعة في إنشاء الأسواق

والمتنزهات وأماكن التجمعات العامة بدأ جهاز الشرطة الدينية يتلقى الشكاوى العديدة من السعوديين وغير السعوديين بسبب القصور في أداء العمل المناط به وقلة عدد وظائفه وعدم قدرته على تغطية مناطق عمله.

هذه حقائق رقمية نشرت رسمياً، ووزعت على عدد من الجهات الحكومية، وما لم ينشر أو يظهر في التقارير السنوية التي يصدرها جهاز الهيئة يفوق ذلك. أما تفاصيل هذه الأرقام وسيناريو المخالفات الاجتماعية التي رصدها جهاز الهيئة فقد يكون فيها من الغرائب ما يعزز أهمية وجودها في المجتمع لضبط الحراك الاجتماعي، والقضاء على السلوك المنحرف. وإذا كانت الحكومات تعمل على منع انتشار السلوك المنحرف باعتباره يشكل تهديداً للفرد والجماعة والمجتمع، كما يمثل تجاوزاً للأهداف والأساليب الثقافية المشروعة، التي تمثل بؤرة القيم المشتركة وتعتبر عاملاً أساسياً في الاستقرار

والتماسك الاجتماعيين، فإن للحكومة السعودية مفهومها الخاص لمثل ذلك النوع من السلوك، وهو المفهوم المنبثق من الإسلام الذي يمثل دين الدولة وعقيدة المجتمع.

فالسلوك في الإسلام يعد منحرفاً إذا تجاوز ما يسمح به الدين والعرف وكان من المنكرات أو المحرمات.

وتبعاً لهذا المفهوم وطبيعته الدينية أنشأت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي، ولذلك فإن من مهام هذا الجهاز المساهمة في منع ظهور الشخصية المنحرفة أو المتحررة في المجتمع عن طريق الاهتمام بالتربية الدينية، وإكساب الفرد الصفات والأخلاق الحميدة، ووضع معوقات لظهور النزعة الإجرامية التي قد تبدو في سلوك بعض أعضاء المجتمع أو المقيمين فيه من غير أهله.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعاوى الوهابية والإسلام المتشدد

- مقدمة: العودة إلى الدين في المجتمعات الغربية
- الوهابية المشوهة في المصادر الغربية وعلاقتها بالشرطة الدينية في السعودية

العودة إلى الدين في المجتمعات الغربية

عبد العزيز آل داود

ابتداءً، لابد أن ندرك أن المجتمعات الغربية ـ والمجتمع الأمريكي على وجه الخصوص ـ شهد في النصف الثاني من القرن العشرين صحوة دينية مرت بمراحل متطورة حتى بلغت ذروتها في الألفية الثالثة.

وكان سبب ذلك الطفرة التكنولوجية الكبيرة التي شهدتها الحضارة الغربية ونزوع الكثير من أفرادها إلى الجانب المادي البحت في النظرة إلى الكون والحياة مما أنتج فراغاً روحياً وفوضى عارمة في الأخلاق والقيم. هذه النزعة المادية أحدثت اضطراباً في الفطرة الإنسانية التي تبحث دائماً عن إجابة لسبب وجودها، وبالتالي اللجوء إلى الدين كواحد من أهم أسباب النجاة من هذا

القلق النفسي والاضطراب الفطري. وتبعاً لذلك ظهرت الجماعات الدينية، ونشطت المؤسسات الدينية التي نادت بالعودة إلى القيم النصرانية السائدة في المجتمع الأمريكي في النصف الأول من القرن العشرين.

كان ذلك سبباً روحياً تعزز بسبب آخر سياسي هيأت له المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وهو سببٌ ربطه الساسة بالدين عندما رفعوا شعار: «الله يحارب الشيطان»، وهو شعار يختصر مضمون الحرب الباردة بأنها حرب النصرانية التي يمثلها الغرب مع الإلحاد الذي يمثله المعسكر الشيوعي، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان أحد فرسان هذه المعركة الدينية التي عززت من ظهور التيار الأصولي المسيحي (المسيحيون المولودون من جديد) Born-again Christians الذي تغلغل في أوساط الحزب الجمهوري وأثر على نظرته وتعاملاته مع القضايا الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن من يقرأ تطور الصحوة الدينية في المجتمع الأمريكي عبر مراحلها المختلفة ورموزها المؤثرين فيها يدرك تماماً أن التيار الأصولي الإنجيلي يعمل بنشاط كبير للعودة بالمجتمع الأمريكي إلى فلسفة هذا التيار من جهة ومحاربة الأديان المخالفة لهذه الفلسفة من جهة أخرى. وإن من يتتبع نشاطات رموز هذا التيار من أمثال جيري فولويل Jerry Falwell، وبات روبرتسن Pat Robertson، وفرانكلين جراهام Franklin Graham وجيري فاينز Jerry Vines، وهم قساوسة إنجيليون ويتتبع طبيعة علاقتهم الكبيرة بالبيت الأبيض وتأثيرهم في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية والخارجية يدرك حقيقة الأثر الكبير الذي أحدثه هؤلاء في المجتمع الأمريكي: في عودته إلى الأصولية الإنجيلية، وأحياناً كثيرة المتحالفة مع الصهيونية، وفي استعدائهم المؤسسات السياسية والرأي العام الغربي على الأديان الأخرى، وبخاصة دين الإسلام.

لسنا في هذا الخطاب نرصد القوى المؤثرة في

المجتمع الأمريكي التي أفرزت صحوة دينية لا يمكن تجاهلها، ومنها القوة الإعلامية الدينية المدعومة من الكنيسة ومن تبرعات الشعب، ولا المعاهد والجامعات الدينية المنتشرة بأعداد كبيرة في المجتمع الأمريكي، ولا استقراء حجم التأثير الصهيوني على وسائل الإعلام الأمريكية وإظهار البعد الديني في مضامينها، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ولا جهود الرؤساء الأمريكيين أنفسهم الذي دعموا التيار اليميني المتطرف، وبخاصة الرؤساء المنتمون إلى الحزب الجمهوري أمثال الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن، أو غير ذلك من العوامل الأخرى التي أثرت بشكل مباشر في العودة بالمجتمع الأمريكي إلى الأصولية الإنجيلية.

لسنا معنيين بذلك كله، فالشعب الأمريكي بكل فئاته يعرف عن هذه القضية أكثر مما نعرفه نحن عنها.

لكن الأمر الذي نود تقريره هنا، هو أن الدين أصبح متغيراً لا يمكن تجاهله في حياة الشعب

الأمريكي. وإن كان هذا الشعب وفي مقدمته الساسة والمفكرون والإعلاميون، يرى أن العودة إلى الدين حق من حقوقه، فإن الذي ليس من حقه ـ بالتأكيد ـ أن يحاول تصدير هذه «الصحوة» إلى المجتمعات الأخرى، وأن يحارب الأديان الأخرى، وأن يفرض رؤيته الدينية ـ التي يسميها تجاوزاً «الثقافية» ـ على الشعوب الأخرى. وأن ينشط التيار الأصولي الإنجيلي الأمريكي في استعداء الحكومات الغربية والرأي العام الغربي على الدول التي تخالفه هذه الرؤية.

لقد أظهر هذا التيار الدين الإسلامي عدواً بديلاً عن الشيوعية، ووظف أحداث ١١ سبتمبر و«الحرب على الإرهاب» لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، بدافع ديني لا يخفى على الكثيرين في الغرب نفسه. وقد كان الإسلام والمملكة العربية السعودية في بؤرة هذا التصعيد الديني المريب، وحملت خطابات القساوسة، وكلمات الساسة،

ومضامين وسائل الإعلام الأمريكية، نبرة عداء ظاهرة، تصف ما يسمونه «الوهابية» بأنها النسخة المتشددة من الإسلام في السعودية، وهي مغالطات كبيرة، وأخطاء جسيمة، ذهب ضحيتها صناع القرار السياسي قبل الرأي العام في الولايات المتحدة.

هذه «الوهابية» نالت نصيباً كبيراً من المعلومات الخاطئة عن حقيقة الإسلام وتطبيقاته في السعودية، وهي المعلومات التي نريد توضيحها وتجليتها في هذا الخطاب، وبيان علاقتها بعمل الشرطة الدينية في السعودية.

الوهابية المشوهة في المصادر الغربية وعلاقتها بالشرطة الدينية في السعودية

عبد العزيز آل داود

إن من السوء أن يوصف الشيء بعكس طبيعته، وأن يُقَوّم بنقيض حقيقته، وذلك ما حصل ويحصل الآن لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية التي انتشرت في جزيرة العرب، وعم نفعها بلاد العالم الإسلامي، وانعكست آثارها على الأمن والسلام في المنطقة، وعلى الإنسانية خارجها.

مايسمى بالحركة (الوهابية) - في اصطلاح الثقافة الغربية - إنما هي دعوة تأسست على مبادئ الإصلاح الديني والأخلاقي، في ضوء منهج الخالق الذي يعلم ما يصلح للخلق، فكان من ثمارها أن أقامت، بمؤازرة من السلطة السياسية السعودية، نظاماً أقر السلم بدل الاقتتال الذي كان سائداً في الجزيرة العربية قبل توحيد الدولة السعودية، وأشاعت الوئام

بعد الخصام. لقد كانت الدعوة الوهابية بمبادئها وإجراءاتها نقلة حضارية هائلة في السعودية، أقامت من القبائل المتناحرة مجتمعاً متحضراً يسوده الإخاء والنظام.

لكن الذي يبدو في التراث الثقافي الغربي وما تقدمه وسائل الإعلام في الغرب لا يعكس حقيقة هذه الدعوة الإصلاحية، بل إنها من القضايا التي طالها التشويه المبني على معلومات خاطئة عن حقيقة هذه الدعوة، وهي معلومات تستقي مادتها من تراث المستشرقين المُشوّه لتاريخ الإسلام الحديث في الجزيرة العربية، أو من وسائل الإعلام التي لا تكلف نفسها عناء البحث عن الحقيقة. والذي يظهر الآن أن الوهابية في نظر الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة، ارتبطت ظلماً بالغلو والتطرف.

يتضح هذا في الحملة الإعلامية التي شنتها المؤسسات السياسة والإعلامية على السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وهي الحملة التي كانت تحاول ربط تعاليم هذه الدعوة بالإرهاب، فقد كانت الوهابية

إحدى القضايا التي تفاقم الاهتمام بها راهناً، وارتبطت بقضية الإرهاب، وتناقضت فيها الرؤى والمواقف. وكما يقول الدكتور عبدالرحمن الزنيدي في كتاب: (السعوديون والإرهاب: رؤى عالمية): لم يكن الاهتمام بالوهابية جديداً مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها، بل شغلت هذه الظاهرة العالم منذ ظهورها في القرن الثامن عشر، وانقسم الناس إزاءها؛ سواء من المسلمين أو من المستشرقين إلى أقسام، لكل منها موقفه المحدد منها، بيد أن المشكلة ليست في الانقسام إزاءها، ولا في المواقف منها، فهذه هي السنة الكونية إزاء مختلف الظواهر في الحياة البشرية؛ المشكلة - حقيقة - تكمن في الأسس التي تبنى عليها المواقف؛ لأن اختلال أساس النظر إليها ينتج اختلالاً في الحكم عليها، ومن ثم في الموقف منها.

وإن من غريب أمر الوهابية أنها حُمّلت صفات متناقضة، ومن ذلك علاقتها بالعنف والإرهاب.

لقد كانت الوهابية توصم في عقود مضت، إبان المد الثوري الشيوعي بأنها عقيدة استكانة واستسلام من الشعب للحكام، ومن الحكام للقوى الاستعمارية، ثم انقلب الأمر إلى الضد تماماً حيث أصبحت الوهابية الآن مرادفة للإرهاب، فتعاليمها الدينية تبث فكر الرفض للآخر وقطع الحبال معه، والدعوة إلى إبادته، ومخرجات هذه التعاليم تسعى لتطبيق هذا الفكر في أرض الواقع، وأحلام دولة الوهابية (السعودية) تتطاول كما يقول «دانيال بايبس»: «إلى استبدال القرآن بالدستور الأمريكي» لتتحول أمريكا مسلمة بالقوة!.

تُرى أين الحقيقة؟ وهل الوهابية ذات صبغة إرهابية لا تنفك عنها (أن تكون وهابياً يعني أنك إرهابي تلقائياً)؟ أم أن تطورات حدثت في السنوات الأخيرة جرى خلالها نقل الروح الثورية ذات البعد العنفي الإرهابي من الراديكالية الشيوعية المنحسرة إلى الوهابية على طريقة القص واللصق؟ أو أن هناك

لبساً في الأمر ناتجاً عن الحالة التي وجدت الوهابية نفسها فيها بعد الحادي عشر من سبتمبر.. ما جعلها في موقع المتهم، وهيأ الفرصة لمن تتعزز مصالحهم بتحطيم هذه الوهابية، فهرعوا يقذفون الاتهامات ضدها؟

إن من بين الكتابات المثيرة عن الوهابية ما أطلقت أحكاماً لا تأسيس لها؛ أي أنها لا تبنى على مقدمات منتجة لها فهي أشبه بالشعارات:

(الإسلام الوهابي كان الدعامة الأساسية لموجات من التطرف المسلح أسفرت عن أعمال وحشية في الشرق الأوسط) دور جولد.

(لا يزال الوهابيون يشجعون الظلم المؤسسي للنساء، ويرفضون الحداثة والعلمانية والديمقراطية باعتبارها مناقضة للإسلام) جون كايل.

(الوهابية هي المسؤولة عن ظهور ابن لادن والقاعدة) أرنود دويور شجريف.

وهناك من يلجأ إلى أسلوب توصيف صورة الإرهاب

التي تمارسها الوهابية ضد الأشياء والأحياء، حيث تورد بعض الأنشطة والمواقف بصفتها دلائل على تبني الإرهاب ودعم الوهابية له؛ مثل: طباعة كتب إسلامية، توظيف دعاة للإسلام في الغرب، بناء مساجد ومدارس إسلامية، طبع وتوزيع نسخ القرآن، تدشين مواقع إنترنت إسلامية، إنشاء كراس في بعض الجامعات الأمريكية والغربية بدعم سعودي، إنشاء الجمعيات والهيئات الخيرية ذات الصبغة الإسلامية. وتساق صور أخرى من داخل السعودية دليلاً على التشدد والإرهاب الذي تمارسه الوهابية علماء ودولة ضد الشعب مثل: منع المرأة من قيادة السيارة، وجود قسم للعوائل في المطاعم، منع النظر إلى النساء في الأسواق، اشتراط المحرم للمرأة عند السفر، عدم وجود دولة إسرائيل في مادة الجغرافيا في المدارس، إلزام الناس بالصلاة خمس مرات في اليوم. وأخيراً القاعدة: أسامة بن لادن والمتهمون باختطاف الطائرات الأمريكية من السعوديين، والمفجرون في السعودية كلهم منتسبون للوهابية.

لا ريب أن هذا التوصيف لتلك الأعمال على أنها إرهاب يثير الاستغراب الشديد؛ فإن ما ذكر من أنشطة يقوم بها الوهابيون وتدل على الإرهاب تجعلنا نتساءل عن الإرهاب. والتساؤل ليس عن تعريفه الجامع المانع فهذا ما تتحاشاه الكثير من القوى التي يخدمها بقاؤه عائماً، ومن ثم قابلاً للتوظيف وفق المصالح المتوخاة، وإنما التساؤل عن مفهوم الإرهاب؛ أي عن صُوره التي يدينها العالم اليوم والتي عاشها الناس واقعاً، ولعل خلاصة ما يجمع تلك الصور هو ـ كما يؤكد الدكتور الزنيدي ـ أن الإرهاب (اعتداء بغير حق على الآخرين وممتلكاتهم ترويعاً أو قتلاً أو إفساداً)، فهل في تلك الأنشطة ـ توزيعاً للمصاحف أو بناء للمساجد أو نشراً لكتب تعرف بالإسلام أو عملاً إنمائياً ـ شيء من هذا؟ وإن كان الجواب البدهي هو: (لا)؛ فهل المسألة مرتبطة بتصور للدين لدى أولئك لا يُرى فيه إلا سبباً للأحقاد والتحزبات والصراعات الدامية مع

الآخرين، بحيث طبق هذا التصور على الإسلام، مع أن الغربيين الآن قد تعدلت لديهم تلك النظرة السوداوية للدين فلم يعد طبع الكتاب المقدس والتبشير به في العالم نشاطاً إرهابياً، كما عُدَّ نشر المصحف نشاطاً إرهابياً؟.

أو أن هناك هدفاً كبيراً مترسخ القناعة وهو أن الانتشار الإسلامي الذي تحمله الوهابية خطر على مصالح قوى أو فئات معينة، دفع إلى التهويل بتعداد أنشطتها في العالم مع مصادرة التساؤل عن هذه الأنشطة أهي إرهاب أم لا من خلال ربطها بالهدف المطلوب المعلن أو الخفي؟!

وإذا ما حاولنا الانتقال إلى الكتابات التي ربطت الوهابية بتعاليم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، فإن التحيز وعدم الموضوعية والمغالطات تبدو واضحة بدرجة كبيرة، ولسنا هنا في صدد تحليل مضمون المصادر الغربية في هذا الموضوع، لكن ما نود تأكيده هو أن محور الوهابية في

التغيير الاجتماعي هو العودة بالمسلمين إلى الصورة الأصلية للإسلام التي توجد نظرياً في تعاليم القرآن والسنة النبوية، ووجدت تطبيقاً في حياة الرسول وأصحابه معه ومن بعده، والتطهر من صورة الدجل والخرافات العقدية والطقوس العبادية المختلقة زيادة على دين الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

هذا هو أساس الدعوة الوهابية، التي قامت على أساس العودة بالمسلمين إلى الدين الصحيح في عقيدتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم، ومن تعاليم هذه الدعوة ينطلق عمل الشرطة الدينية في السعودية، فهي بذلك تترجم تعاليم هذه الدعوة النظرية إلى تطبيقات عملية اتضح أثرها الاجتماعي والنفسي على المواطنين في السعودية والمقيمين فيها سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين.

فهل يجوز بعد هذا كله أن تتعرض هذه العلاقة بين الوهابية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) إلى تحريف مقصود، وتشويه متعمد؟ إن المستفيد

من هذا كله هو التيارات الدينية المتطرفة في الغرب التي تريد حجب الحقيقة عن الرأي العام الغربي لتسويق نظرياتها السياسية وآرائها الدينية، وتفرض وصايتها على المجتمعات والشعوب، لتنتهي بعد ذلك الخصوصية الثقافية لكل الحضارات التي تخالف في قيمها ومعتقداتها قيم الحضارة الغربية التي تدعي التعددية والتسامح!!

والذي يبدو أن الممارسات المتعمدة لتشويه صورة الإسلام في السعودية وربطه «**بالوهابية المتزمتة**» وعلاقتها بالمؤسسات الدينية في السعودية أخذت منحى خطيراً مع دخول الألفية الثالثة. إذ ركزت المؤسسات السياسية والإعلامية في الغرب على هذه القضية بشكل ملفت للنظر. فها هو تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية لعام ٢٠٠٣م يسخر بشكل حاد من **(النسخة الصارمة من الإسلام السني الذي تطبقه الحكومة السعودية)** ويقول: «**إن المسلمين الذين لا يلتزمون بالسلفية الرسمية ـ الوهابية ـ يمكن أن يتعرضوا إلى تداعيات عديدة على أيدي المطوعين ـ**

الشرطة الدينية». وأما معهد البحوث الإعلامية للشرق الأوسط، فقد وصف في موقعه على الإنترنت في ١١ ديسمبر ٢٠٠٣م الوهابية بأنها «**مدرسة فكرية منغلقة أسسها محمد بن عبدالوهاب وتلزم أتباعها بأداء الشعائر الإسلامية تحت تأثير الضرب، والشرطة الدينية تطبق الآداب العامة بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإسلام، وتزرع الحقد والكراهية بين المسلمين. والشرطة الدينية من أكبر وأشرس جنود الوهابية الذين يجوبون الشوارع مثل شرطة مكافحة الشغب، ويقومون بإجبار الناس على أداء الشعائر أو الالتزام بالرموز الوهابية في اللباس والتصرفات**».

وإذا قرأنا ما تنشره وسائل الإعلام الأمريكية عن الوهابية والهيئة (الشرطة الدينية)، فإن الأمر لا يقل خطورة عما تنشره المنظمات السياسية ومراكز الدراسات الاستراتيجية، فها هي مجلة التايم Time التي تعد إحدى أكبر المجلات الأسبوعية في الولايات المتحدة، ويعتمد عليها

أصحاب الرأي وصناع القرار في أمريكا، تعد تقريراً مفصلاً عن السعوديين في عددها الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣م (لاحظ اختيار هذا التاريخ وارتباطه بأحداث التفجيرات في نيويورك وواشنطن) اختارت له العنوان التالي: «السعوديون مع من في الحرب ضد الإرهاب؟»: The Saudis: Whose Side Are They on the War on Terror أعده فريق كبير من مراسلي المجلة من عدة عواصم ومدن عالمية. ورد ضمن التقرير عنوان صارخ (**الوهابية: العقيدة السامّة**) Wahhabism: Toxic Faith ذكرت فيه المجلة أن الوهابية «**دين جديد**» انتشر في جزيرة العرب، ويصف معتقداته بأنها **قاسية، وعقوباته وحشية، وليس فيها حق للإنسان أو حريته**، والدولة السعودية التي طبقت تعاليم هذه العقيدة الوهابية القاسية أدخلت في عام ١٩٢٦ ما يسمى «المطوعين» وهم **الشرطة الدينية الذين يفرضون على الناس الصلاة خمس مرات في اليوم، ويتنصتون على هواتف الناس، ويقبضون على النساء غير المحجبات»**!

هذه ثلاثة نماذج فقط من الملف الضخم الذي نحتفظ به عما نشر عن الوهابية والشرطة الدينية في السعودية، نذكرها ليطلع القارئ الغربي على عينة من هذه الكتابات التي يتلقاها من وسائل إعلامه، والمنظمات السياسية التي ترعاها حكوماته، ومراكز البحوث والدراسات التي تحتضنها مجتمعاته، ليدرك مستوى التضليل المعلوماتي الذي تقدمه له هذه المصادر عن الثقافات الأخرى والمجتمعات التي تشاركه العيش في هذا الكوكب.

ونختم بتساؤلات نترك إجابتها إلى القارئ الغربي نفسه:

- هل ممارسة مثل هذا التضليل الإعلامي والتزييف المعلوماتي تنسجم مع الشعارات الديموقراطية التي ترفعها حكوماته، ودعوتها للتعددية والتسامح والسلام التي تنادي بها في كل وقت وحين، وتطالب الدول والمجتمعات غير الغربية إما بتطبيقها وإما بفرضها عليها؟

ـ وإذا كانت المجتمعات الغربية ـ وفي مقدمتها المجتمع الأمريكي ـ تطبق هذه الشعارات داخل المجتمع الواحد المتجانس، أليس من الأولى أن ترضى بها للشعوب التي تختلف معها في ثقافتها وأخلاقها؟

ـ وأخيراً: مَنْ الضحية التي ستعاني من هذا التضليل الإعلامي والزيف المعلوماتي عن الشعوب الأخرى وثقافاتها؟ أليس هو المواطن الغربي الذي لا يكتشف هذه الحقيقة إلا عندما ينعتق من ممارسات التضليل والتزييف بخروجه من دوائرها وزيارته للمجتمعات الأخرى، ليرى حقائق الأشياء بعينين اثنتين سليمتين صحيحتين؟

أما نحن فإننا متأكدون أن ما نقرؤه في المصادر الغربية من تشويه متعمد لديننا ومؤسساتنا الدينية، ومنها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إنما هو لهيب من نار يوقد ضرامها من لا يريد الخير للإسلام والغرب على حد سواء.

وضع النصارى في السعودية

- الموقف من المعابد غير الإسلامية في السعودية
- الموقف من سلوك غير المسلمين في السعودية

الموقف من المعابد غير الإسلامية في السعودية

د. محمد البشر

يعلم الغرب، مواطنين ومؤسسات سياسية وإعلامية، أن السعودية دولة إسلامية: دينها الإسلام، وأهلها جميعهم مسلمون، وأرضها تضم الأماكن المقدسة للمسلمين، حيث يتوجهون إلى الكعبة المقدسة خمس مرات في اليوم على الأقل في صلواتهم، ويفدون إليها للحج وزيارة المسجد الحرام في مكة، ومسجد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في المدينة، فهي بذلك إسلامية في هوية الشعب ومتغير المكان، ومن المنطقي أن تكون تعاليم الشريعة الإسلامية هي السائدة والمطبقة في المجتمع.

هذه الخصوصية الدينية لم تمنع وجود أكثر من سبعة ملايين أجنبي يعملون في الدولة، بعضهم غير مسلمين، وكثير من هذا البعض يدين بالنصرانية، وهؤلاء النصارى عندما يفدون إلى السعودية للعمل أو الزيارة فإنهم يبقون على معتقدهم ودينهم، ولا أحد - في الحكومة أو الشعب - يطلب منهم تغيير المعتقد كشرط للإقامة في الدولة، لكن الشرط هو أن لا يظهروا شعائر دينهم علانية في مجتمع يدين أهله كلهم بالإسلام، وفي أرض يجب أن تبقى إسلامية خالصة للمسلمين، وهذه الأرض خاصة بالمسلمين وحدهم، وهي خصوصية لا تقبل الاجتهاد حولها أو إعادة النظر فيها، لأنها خصوصية ملزمة مبنية على نصوص إسلامية.

ولذلك فإنه من العقل والمنطق ألا يعارض غير المسلم المقيم في السعودية هذه القاعدة، أو يسمح لنفسه بإهدار مشاعر أكثر من مليار

مسلم يؤمنون بحرمة الأرض المقدسة عندهم من أجل قلة ليست من أهلها، أو لا تنتمي إلى دين المسلمين.

ثم إن هذه القلة من غير المسلمين الذين يعملون في السعودية لا يقيمون إقامة دائمة في الدولة، فهم إنما قدموا بعقود تنتهي مدة إقامتهم فيها بانتهاء عقودهم ثم يعودون إلى بلدانهم، وهم بالتالي قد وافقوا على شروط الإقامة في السعودية التي منها المحافظة على أمن المجتمع وعدم الإخلال بالأنظمة والقوانين، ومن حفظ الأمن واحترام النظام والقانون الالتزام الكامل بعدم إظهار أو إعلان معتقداتهم الدينية بطريقة تتعارض مع دين الدولة السعودية، ولو بذريعة الحرية الدينية التي تحدثت عنها وسائل الإعلام الغربية، أو تقارير المؤسسات السياسية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، إذ الحرية، في أي مكان، تنتهي عندما تهدد حريات الآخرين.

والشرطة الدينية في السعودية مؤسسة إصلاحية اجتماعية معنية بتحديد نطاق السلوك الديني المقبول وغير المقبول في ضوء تعاليم الإسلام، ومن خلال الصلاحيات الممنوحة لها من النظام السياسي في الدولة، ولذلك فإن من أهم أعمالها حماية الأنشطة العبادية الخاصة بالمسلمين في بلادهم، التي هي مهد الإسلام، ومنطلق رسالته، وقبلة أتباعه.

إن الحملات الإعلامية والسياسية الجائرة التي تختلق وتضخم بعض الوقائع التي خالف مرتكبوها الاتفاق المبرم بين المجتمع السعودي والوافد للعمل في المملكة أو للزيارة أو للسياحة؛ كان يجب أن تنظر بعين الاعتبار إلى مشاعر أكثر من مليار مسلم في دول العالم - منهم عدة ملايين في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها - ينظرون بعين الإجلال والإكبار إلى السعودية كبلد له خصوصيته الدينية في قلوبهم

ومشاعرهم، وهي خصوصية يجب أن تبقى مصونة حتى من غير المسلمين، ما دامت لا تمسهم بأذى ولا تجور على حق من حقوقهم. ولم يعترض المسلمون يوماً على رفض الفاتيكان؛ العاصمة البابوية؛ أن يقام بها مسجد، احتراماً من المسلمين لخصوصية هذه العاصمة المقدسة لدى النصارى الذين هم أقرب من غيرهم إلى المسلمين، وكذلك لم يعترض المسلمون في السعودية أو في غيرها من دول العالم على قوانين وضعية غير إسلامية تطبق عليهم في بلاد غير إسلامية، ويتقاضون أمام محاكم غير إسلامية، ولا يستطيعون التوجه للصلاة إلا في أوقات الراحة الخاصة التي تحددها مرجعيات أعمالهم.

لقد جاء في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشرة من العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية، أنه لا يجوز إخضاع حرية

الإنسان في إظهار دينه ومعتقده إلا للقيود التي يفرضها القانون، والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية، ولا شك أن حقوق المسلمين في الدنيا كلها وحريتهم الأساسية في حرمة قاعدتهم الجغرافية هي من القيود الأساسية التي يخضع لها غير المسلمين في إظهار دينهم.

وأخيراً، فإن حماية القداسة الشرعية للجزيرة العربية التي جاءت بها نصوص الإسلام، ومنع أي ظهور علني لدين غير دين الإسلام واجب ومسؤولية على حكومة السعودية لا خيار لها فيها، وأية مطالبة بذلك سواء من وسائل الإعلام الغربية، أومؤسسات الغرب السياسية، أو المنظمات الدولية، أو منظمات حقوق الإنسان تعني المطالبة بانتهاك القواعد العامة لدساتير الدول. وبالنسبة للسعودية، وهي الدولة التي

تحتل الجزء الأكبر من الجزيرة العربية، فإن مثل هذه المطالبة، أيا كان مصدرها، تمثل انتهاكاً لقاعدة أساسية من قواعد العقيدة الإسلامية التي هي شرعة سماوية وليست قانوناً وضعياً قابلاً للتعديل أو التعطيل، فلا تملك أي سلطة حق التغيير أو التعديل فيه، كما أن ذلك يتناول في الوقت نفسه النظام العام في السعودية، وأمنها الوطني، وهما يقومان على أساس الشريعة الإسلامية.

الموقف من سلوك غير المسلمين في السعودية

د. أميمة الجلاهمة

إذا كان نظام السعودية وقوانينها تقوم على أساس الشريعة الإسلامية، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أن يلتزم كل وافد إليها باعتناق الإسلام، لأن الإسلام نفسه وجّه المسلمين بأن لا يكرهوا أحداً على الدخول فيه. بيد أن هذا التوجيه لا يستلزم أيضاً أن يعلن غير المسلم عن هويته ويمارس دينه في مجتمع يدين أهله كلهم بالإسلام. بل له أن يبقى على دينه مع احترام تعاليم الإسلام المهيمنة على المجتمع الذي يعيش فيه.

ولذلك فإن ماتثيره المصادر الغربية عن قضية الحرية الدينية في السعودية هي تقارير تتصادم مع القوانين والنظم المعمول بها في السعودية، وتعد تدخلاً سافراً في السيادة الوطنية. فممارسة غير المسلم لسلوك غير إسلامي في مجتمع يدين أهله كلهم بالإسلام هو اعتداء على

دين الدولة والشعب، وتجريح له، وإعلان معارضة له، وهو ما يعني تهديداً للدولة، وتقويضاً للنظام وتفكيكاً له. فالدولة السعودية، كما ينص على ذلك نظامها السياسي، لا تقبل إعلان الخروج عن العقيدة الإسلامية باسم حرية الدين والاعتقاد، وإن كان ذلك على شكل سلوك فردي، بل تعده عملاً تمردياً على نظام الدولة ودعوة للانتفاض عليها.

إن تقرير ذلك كله والتسليم به لا يعني كبت الحرية الدينية لغير المسلمين في السعودية، بل إن ذلك يعني احترام دين الدولة وشعبها، وهو في الوقت نفسه يحفظ الحقوق الدينية لهؤلاء أثناء إقامتهم المؤقتة للعمل فيها، وهي حقوق أقرها الإسلام وأقرتها النظم والقوانين السعودية بناء على ذلك. ومن هذه الحقوق:

١- **حقهم في حرية المعتقد**، فالإسلام لا يرغم مخالفيه على الدخول فيه، بل ترك لهم كامل الحرية

في أن يبقوا على دينهم. حتى وإن دعوا إلى الإسلام فإن ذلك يكون خياراً لهم بعد عقد يطمئنون به على دينهم وأعراضهم وأموالهم.

٢- **حقهم الاجتماعي**، فقد سمح الإسلام لغير المسلمين بإقامة حياتهم الاجتماعية على أساس دينهم، كالزواج والطلاق، ونحو ذلك.

٣- **عدم معاقبتهم على فعل ما يرونه حلالاً في شرعهم**، كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير مع أنهما حرام في الشريعة الإسلامية إذا لم يعلنوا ذلك.

٤- **حقهم في العدل**، فإن من تمام العناية بغير المسلمين المساواة بينهم وبين المسلمين في حق الحصول على العدل، إذا تحاكموا إلى شريعة الإسلام. فإذا سرق مسلم مال مستأمن وقعت عليه عقوبة السرقة في الإسلام، وهكذا.

إن قيمة العدل هذه قد ذكرها كثيرمن مفكري الغرب ومؤرخيه، ومن ذلك ما قاله المؤرخ البريطاني هربرت جورج ولز H.G.Wells عن قيمة العدل في تعاليم

الإسلام: (إنها أسست في العالم تقاليد عظيمة للتعامل العادل، وإنها لتنفخ في الناس روح الكرم والسماحة، كما أنها إنسانية السمة، ممكنة التنفيذ، فإنها خلقت جماعة إنسانية يقل ما فيها مما يغمر الدنيا من قسوة وظلم اجتماعي عما في أية جماعة أخرى سبقتها).

٥- **حقهم في حفظ دمائهم وأموالهم وأعراضهم،** فالإسلام يحفظ للإنسان الحقوق الأساسية في الحياة التي لا غنى له عنها، وهي النفس والدم والمال والعرض والعقل. ولذلك فإنه يستوي مع المسلم في حفظ هذه الحقوق له، فهي حقوق وحرمات معصومة لا تنتهك إلا بسبب شرعي.

٦- **حقهم في المعاملة الحسنة،** وهو توجيه إسلامي جاء به القرآن، وتحدث عنه رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم. وهذا التوجيه يتضمن البر بغير المسلمين، ويعني الرفق بهم، والتلطف معهم ومعاملتهم بالحسنى.

هذه بعض حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي،

وهو ما يحفزنا إلى دعوة المواطن الغربي ليجري مقارنة سريعة بين هذه الحقوق وبين ما يعانيه المسلم في الدول الغربية، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإسلام باسم الحرب على الإرهاب، وتفعيل ما يسمى بـ (قانون الاضطهاد الديني). إننا ندعو المواطن الغربي والمواطن الأمريكي على وجه الخصوص أن يتأمل في نصوص الدساتير التي أقرها الكونجرس المتعلقة بحرية التدين، ومنع توظيف الدين أو اللون أو الجنس في المعاملة أو الاتهام، مع ما يجري حقيقة على الأرض الأمريكية من تفرقة عنصرية ودينية بغيضة من رجال الشرطة والمؤسسات الأمنية تجاه المسلمين، وما سجلته مكاتب التحقيق الفيدرالية FBI من حالات اضطهاد ديني تجاه المسلمين بدعوى حماية الأمن الأمريكي والقضاء على مصادر الإرهاب.

العنف في ممارسات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما تصوره المصادر الغربية

- مقدمة
- الرفق واللين في سلوك المسلمين ومعاملاتهم
- العنف في ممارسات الهيئة كما تصوره المصادر الغربية
- دعوة إلى رؤية الحقيقة

مقدمة:

تحدثت المؤسسات السياسية، الإعلام، ومنظمات حقوق الإنسان في الغرب عن قضية (العنف في ممارسات الشرطة الدينية في السعودية) بشكل كبير، وركزت على وقائع فردية، وحوادث قليلة، وحالات عنف نادرة، فجعلت منها محوراً رئيساً في تناولها لهذه المؤسسة ولطبيعة عملها، وكثير من السرد القصصي الذي روته تقارير تلك المصادر سلط الضوء على مثل هذه الحالات، حتى خُيل للمواطن الغربي أن هذه المؤسسة الدينية إنما تسعى إلى إصلاح الناس بالعنف، وتقودهم إلى الفضيلة بالقسوة، وتعيدهم إلى القيم بالشدة والغلظة، هذا إذا أحسنا الظن وفهمنا أن هذه المصادر تتفق معنا في أن هدف هذه المؤسسة الدينية هو إصلاح المجتمع وإعادته إلى قيم الخير!!

إن تكريس هذه الصور النمطية المشوهة عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، ووصفها بالعنف والقسوة من جهة، وحجب أهدافها الخيرة وإنجازاتها الشاهدة من جهة أخرى، إنما هو ظلم معلوماتي كبير، وحجب لحقيقة الأشياء، وتزييف لواقعها. من أجل ذلك فإننا لا نستغرب أن يأتي المواطن الغربي إلى بلادنا وهو يحمل صوراً مشوهة عن هذه المؤسسة الدينية، ثم لا يلبث حتى يتبين حقيقة أمرها فينتهي به المطاف إلى إجلالها، وتقدير ما تقوم به من أعمال لوقاية المواطن والوافد على حد سواء من أسباب الشر، وحراسته من نوازع الرذيلة.

في هذا الفصل نناقش هذه القضية، وقبل ذلك نبين لكل من لا يعرف الإسلام على وجهه الصحيح قيمة اللين والرفق في ديننا، وهما قيمتان تمثلان منهج عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية وأساس نشاطها.

اللين والرفق في سلوك المسلمين ومعاملاتهم

أ.د. حمد العمار

من الضروري أن يعرف غير المسلم المنطلقات الإسلامية لعمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، فهي تعمل وفق نظام رسمي يستمد توجيهاته من دين المجتمع في دعوتها إلى إصلاحه، وأهم صفات عملها أنها تؤدي وظيفتها باللين والرفق، وهي صفة تمثل منهاج الداعين إلى الخير والفضيلة في كل المجتمعات. وقد نص عليها الإسلام في القرآن الكريم الذي يمثل أهم مصادر المسلمين. فقد أمر الله سبحانه وتعالى موسى وهارون بأن يكونا لطيفين في دعوتهما فرعون الذي قال لقومه ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾، وكان يفسد في الأرض بقتل الرجال وإبقاء النساء على الحياة، ومع ذلك أمر الله موسى وهارون بقوله: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾.

فإذا كان موسى وهارون ـ عليهما السلام ـ وهما من أحب

خلق الله إليه قد أمرا بالتلطف في دعوتهما مع فرعون وهو من أبغض خلق الله إليه فإن غيرهما من الناس أولى باتباع هذا الأسلوب الحكيم الودود، ودعوة الناس إلى الخير بالرفق واللين، لأنهم ينصرفون عمن يكون جافياً وقاسياً. ولذلك يقول الله تعالى أيضاً عن رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾. ولذلك يقول علماء الإسلام إن ثمرة هذا التوجيه القرآني هي وجوب التمسك بالأخلاق الكريمة والأسلوب الحكيم اللين الرفيق لمن يدعو إلى المعروف والفضيلة أو ينهى عن المنكر والرذيلة.

أما سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم التي تمثل المصدر الثاني في الإسلام، فإن فيها من مواقف اللين والرفق ما أثر على سلوك المسلمين في تعاملهم مع بعضهم ومع غيرهم، وهي مواقف تمثل دروساً يتعلم منها القائمون على وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يعرفها كثير من غير المسلمين، من بينها أن فتى شاباً أتى النبي

محمداً صلى الله عليه وسلم فقال:

يا رسول الله: ائذن لي بالزنا.

فأقبل عليه الناس فزجروه

فقال: ادنه (أي اقترب).

فدنا منه: وجلس.

قال: أتحبه لأمك؟

قال: لا، والله، جعلني الله فداءك.

قال: ولا الناس يحبونه لأمهاتهم.

أفتحبه لابنتك؟

قال: لا والله، يا رسول الله، جعلني الله فداءك.

قال: ولا الناس يحبونه لبناتهم.

أفتحبه لأختك؟

قال: لا والله، جعلني الله فداءك.

قال: ولا الناس يحبونه لأخواتهم.

أفتحبه لعمتك؟

قال: لا، والله، جعلني الله فداءك.

قال: ولا الناس يحبونه لعماتهم.

أفتحبه لخالتك؟

قال: لا، والله، جعلني الله فداءك.

قال: ولا الناس يحبونه لخالاتهم.

فوضع النبي يده على صدر الرجل، وقال: اللهم اغفر ذنبه، وطهر قلبه، وحصن فرجه. فلم يكن الفتى يلتفت إلى شيء من الزنا بعد ذلك!!

هذا درس في الرفق واللين، آتى ثمرته، وجعل الزنا أبغض شيء إلى الشاب بعد أن كان شغوفاً به، ميالاً إليه. ومثل هذا الدرس دروس ومواقف كثيرة نستفيد منها نحن المسلمين في دعوة الناس إلى الخير، والأخذ بأيديهم عن مواطن الفساد والشر، وهي قيم نبيلة دعا إليها الإسلام، وتدعو إليها كذلك جماعات الخير والإصلاح في الدنيا كلها، وما من شك في أن رجال الهيئة (الشرطة الدينية) ـ وهم المسؤولون الرسميون عن حركة إصلاح المجتمع وتطهيره في السعودية ـ أكثر الناس تطبيقاً لهذا المنهج.

العنف في ممارسات الهيئة
كما تصوره المصادر الغربية

سمر فطاني

لأن السعودية هي الدولة الوحيدة من بين الدول العربية والإسلامية التي يوجد بها جهاز رسمي مستقل يُعنى بمراقبة السلوك الاجتماعي العام، وله طبيعة دينية بحسب طبيعة المبدأ الذي قامت عليه وتدعو له، فقد كانت مؤسساتها الدينية هدفاً لمضامين الإعلام الغربي حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما يسمى (الحرب على الإرهاب).

لكن هذه الرسائل الإعلامية شهدت تصعيداً خطيراً تجاه هذه المؤسسات، وبخاصة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتناولته بطرق هي أبعد ما تكون عن حقيقتها، وعززت من الصورة النمطية السلبية التي استقرت في ذهن المواطن الغربي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة.

وكان من أبرز المضامين التي صدرت عن وسائل

الإعلام، أو عن الدوائر السياسية أو منظمات حقوق الإنسان في الغرب، وألصقت بجهاز الهيئة في السعودية هي: أن هذا الجهاز يمارس وظيفته في المجتمع بتعسف، ويطبق تعليماته بعنف، ويفرض أساليبه بقسوة وتطرف. إن بعض المؤسسات البحثية في الغرب تعترض حتى على قوانين تسنها الحكومة السعودية بالتعاون مع الهيئة لتأديب الخارجين عن النظام الاجتماعي الذين يتسببون في مضايقة النساء أخلاقياً في الأسواق العامة وأمام مدارس البنات. فقد نشر معهد الشرق الأوسط للدراسات الإعلامية Middle East Media Research Institute تقريراً حول عقوبة جلد مثل هؤلاء الشباب الذي يتسببون في إحداث فوضى اجتماعية أخلاقية، وكتب تقريرا مفصلاً بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٤م يناقش فيه قانون الضرب التأديبي لهؤلاء الخارجين عن النظام بطريقة توحي بتدخل سافر حتى في الطريقة التي تختار بها السعودية الآلية التي تضمن أمنها وأخلاق مواطنيها والمقيمين فيها.

وقد ذهبت تقارير صادرة عن منظمات دولية إلى أبعد من ذلك بكثير في سوء فهمها لطبيعة عمل الهيئة في السعودية. ومثال ذلك ما صدر عن البيان الصحفي من الأمم المتحدة بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٢م تحت عنوان: (اللجان العاملة ضد التعذيب تراجع تقارير عن السعودية) تضمن خلطاً واضحاً وصريحاً في هذا المجال. تساءل أعضاء اللجنة التي نُسب إليها التقرير (عن عدد حالات الجلد والتعذيب وقطع الأطراف التي تمت في العام الماضي وما إن كانت هذه العقوبات قد نجمت عنها حالات وفاة..) وفي هذا جهل كبير بطبيعة عمل الهيئة. فهي أولاً جهاز يقوم بمراقبة الخارجين عن النظام الديني والأخلاقي في المجتمع وتتكامل مع المؤسسات الأمنية الأخرى (مثل الشرطة العامة) في القبض عليهم. وهي - ثانياً - جهة لا توقع العقوبة على المخالف للنظام مطلقاً. وثالثاً فإن استخدام مصطلحات مثل (التعذيب) لا يمكن أن تصدر من جهاز يعتمد في منهج عمله على اللين والرفق. ولذلك فإن مثل هذه التقارير تتسبب في تضليل

الرأي العام الرسمي والشعبي في الغرب تجاه عمل الشرطة الدينية في السعودية ويؤدي إلى آثار عكسية ليس بين الثقافات فقط، بل حتى على المستوى الرسمي الدبلوماسي، وبخاصة إذا صدرت من منظمات دولية كبيرة مثل الأمم المتحدة.

أما ماكس سنجر Max Singer فقد كان صارخاً في ما كتب عن الشرطة الدينية، وتضمن العنوان الذي كتبه في صحيفة «نيويورك صن» في ٢٦ أبريل ٢٠٠٢م كلمات تمثل تدخلاً سافراً في سيادة الدول، إذ جاء عنوانه على النحو الآتي: (حرروا المنطقة الشرقية من السعودية) وذلك بزعم أن (دعاة الوهابية قاموا بتأسيس قوة من الشرطة الدينية تجوب الشوارع في المنطقة الشرقية ومعهم سياط لجلد النساء اللاتي يلبسن ملابس قصيرة). إن مثل هذه المضامين تجعل الرأي العام الغربي يعيش في تخيلات يتوهم فيها أن مسؤولية رجال الشرطة الدينية هي فقط جلد الشباب، وضرب كل امرأة تلبس ملابس قصيرة، وهذا بعيد جداً عن الحقيقة.

مثل هذه المضامين المضللة ـ وغيرها كثير ـ التي تروج لها وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان في الغرب كانت تزداد كماً وكثافة من جهة، في الوقت الذي تحجب فيه هذه القنوات حقيقة ما يجري في السعودية من جهة أخرى، وبالتالي أصبح المواطن الغربي ضحية للمعلومات المضللة التي جعلته ينظر إلى قضايانا بعين واحدة، بينما طمست العين الأخرى التي يمكن أن ترى الحقيقة من زاوية أخرى.

إن صفة العنف التي كرستها المؤسسات الإعلامية والسياسية والإنسانية في الغرب عن جهاز الشرطة الدينية في السعودية هي صفة تتناقض مع الأصل الذي قام عليه العمل في مثل هذا الجهاز، ومع الأسلوب الذي يطبق به الجهاز أعماله، ويؤدي به وظيفته. ويمكن أن نسوق هنا مجموعة من الشواهد لتأكيد هذه الحقيقة:

١ ـ ذكرنا سلفاً أن الدعوة إلى الإسلام تقوم أساساً على اللين والرفق، وهو مقتضى الدين ولازمة من

لوازم العقل. أما من الدين فلأن الله تعالى يقول: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾. وأما مقتضى العقل فإن الإنسان لا يستجيب للداعي - أيا كانت طبيعة دعوته - إلا إذا كانت دعوته بالرفق واللين والتعامل الحسن. ومن داعي الدين ولازمة العقل تتبين طبيعة عمل الشرطة الدينية. وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أن دور هذا الجهاز ينحصر في (حث الناس على التمسك بأركان الدين الحنيف من صلاة وزكاة وصوم وحج، وعلى التحلي بآدابه الكريمة، ودعوتهم إلى فضائل الأخلاق، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانات، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، ومراعاة حقوق الجار، والإحسان إلى الفقراء والمحتاجين،و مساعدة العجزة والضعفاء) وذلك بهدف إصلاح المجتمع وليس معاقبته، ولا يتصور حينئذ أن تلجأ الشرطة الدينية إلى العنف بينما هدفها هو الإصلاح.

٢ ـ أن عمل الهيئة يتم وفق ضوابط معينة، فهو عمل لا يتجاوز كشف المخالفة إلى إيقاع العقوبة بالمخالف، إذ الهيئة جهاز ضبط ومراقبة للبيئة العامة وفق قيم المجتمع السائدة وفي حدود الصلاحيات الممنوحة له من الدولة. ولذلك فإن هناك مؤسسات عقابية أخرى تعمل بالتنسيق مع هذا الجهاز.

فالهيئة (الشرطة الدينية) ترفع إلى جهات الاختصاص في الدولة لإيقاع العقوبة على المخالف إذا تعسر حل القضية باللين والرفق والمناصحة داخل مكاتبها. إن الإحصاءات الواردة في التقرير السنوي لعمل الهيئة في السعودية للعام ٢٠٠٣م تفيد أنها ضبطت ٣٢٧,٦١٢ مخالفة دينية وأخلاقية، وأن ٣٠٦,٣٥٢ من هذه المخالفات (أي نسبة ٩٣,٤٪) قد تم إنهاؤها داخل مراكز الهيئة بوسائل النصح والتوجيه ولم ترفع إلى جهات الاختصاص. وهي إحصاءات تؤكد أن جهاز الهيئة يعمل جاهداً للمحافظة على القيم والآداب العامة، وأنه يصل إلى

أهدافه بوسائل النصح والتوجيه الذي يروم إصلاح المجتمع وليس معاقبته.

٣ - إن عمل جهاز الهيئة في السعودية ليس مجرد ضبط المخالفين المجاهرين بمخالفتهم منعاً للفساد أو انتشار الرذيلة، ونجاحها في ضبط العديد من القضايا فقط، بل إنها تقوم - في جانب كبير من أعمالها - بإجراءات وقائية من الجريمة قبل وقوعها عن طريق النصح والإرشاد، وبيان خطورة بعض التصرفات غير اللائقة في المجتمع، والقضاء على كل ما من شأنه التأثير على قيم الأمة وأخلاقها، متبعة في ذلك الحكمة والموعظة الحسنة للوصول إلى غاياتها؛ وذلك عبر مناشط مختلفة منها:

- إقامة المراكز التوجيهية للتعريف بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأهميتها، وتتعدد هذه المراكز في أنحاء المملكة للمساهمة في شغل أوقات أبناء المجتمع بما يعود عليهم بالفائدة.

ـ إلقاء المحاضرات التوجيهية أو الكلمات الوعظية القصيرة خلال المناسبات المجتمعية، أو عقد ندوات يقيمها أو يشارك فيها أو يتولى التنسيق لها أحد منسوبي الهيئة، سواء في الأماكن العامة كالأسواق والحدائق وأماكن التجمعات، أو الأماكن الحكومية كالسجون أو المستشفيات وغيرها.

ـ الزيارات التفقدية والتوجيهية التي يقوم بها المسؤولون في الرئاسة العامة للهيئة ـ أو أحد فروعها ـ للمراكز الفرعية، وإلقاء المحاضرات والكلمات التوجيهية المعينة على أداء العمل بالشكل المطلوب.

ـ طباعة وتوزيع الكتب والرسائل التوجيهية للعلماء لمعالجة الأمور المتعلقة بعمل الهيئة.

ـ المشاركة في إصدار صفحات إعلامية عن برامج وأعمال الشرطة الدينية في صحف يومية داخل المملكة تتناول قضايا مجتمعية مهمة لتبصير المقيمين والوافدين بها.

٤ ـ من العدل والإنصاف القول بأن هناك أخطاء

تقع من رجال الهيئة أثناء تأديتهم لأعمالهم، لكنها محدودة ولا تتجاوز المستوى الفردي. هذا التجاوز متوقع حدوثه في أية مؤسسة حكومية مدنية تتعامل مع الجمهور، بل يحدث في أشد المؤسسات الاستخباراتية والعسكرية الأكثر خبرة ومهارة من المؤسسات المدنية، والأكثر دربة وحيطة ضد الأخطاء.

دعوة إلى رؤية الحقيقة

د. إبراهيم الحميدان

هنا نوجه دعوة لرؤية الحقائق، والنظر إلى أبعادها كاملة دون ابتسار أو اجتزاء أو انتقائية.

إن مسيرة عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، وهي ـ كما نعتقد جازمين ـ مضيئة بالخير ومشرقة بالقيم الداعية إليه. نعم ربما تجاوز بعض رجال الهيئة في استخدام الشدة والحزم إلى حد القسوة، التي تدخلهم أيضاً في دائرة الخارجين على النظام أو القانون فيما يتعلق بإجراءات وأحكام الضبط والتوقيف وغيرها من الأمور، لكن هذه التجاوزات تمثل الاستثناء النادر من القاعدة وليست قاعدة في حد ذاتها، ولكن، هل يمكن تعميمها على جميع رجال الشرطة في أي نظام وفي أي بلد؟ في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ والتي تتمتع

بأنظمة شرطية شديدة التعقيد والتخصص والتداخل، تقع مخالفات وتجاوزات من عدد من رجال الشرطة، تمثل في بعض الأحيان اعتداء صارخاً على حقوق الإنسان لفرط قسوتها، والأضرار المترتبة عليها، والشيء نفسه يحدث في بعض بلدان العالم التي تدعي احتراماً لهذه الحقوق.

ولعل كثيراً من أبناء الغرب يتذكر تفاصيل عدد من هذه التجاوزات الشرطية التي شغلت الرأي العام في الدول الغربية لفترات طويلة، وتناولتها وسائل الإعلام بكثيرمن الاستنكار والشجب والتنصل من أن يحسب مرتكبوها على الأجهزة الشرطية، التي تلتزم القانون لتحقيق الانضباط والأمن ومواجهة أي خروج على النظام، وهو ما شجع السينما الأمريكية على تصوير مثل هذه التجاوزات وجعلها مادة خصبة لتقديم كثير من الأفلام التي حققت شهرة كبيرة، وكشفت الكثير

من مساحات الخطأ وربما الفساد في أداء بعض القطاعات الشُرطَية.

لسنا هنا بصدد ذكر الأمثال، فالمواطن في الغرب يعرف أكثر مما نعرفه نحن، لكننا نقول إن طبيعة عمل هذه المؤسسة لا تختلف كثيراً عن الشرطة العسكرية العامة في احتمالات وقوع بعض أفرادها أو العاملين بها في مثل هذه الأخطاء والتجاوزات، ومن غير المنطقي أن نتصور أن جميع العاملين في أي قطاع شرطي لا يخطئون، وأنهم جميعاً يطبقون النظام أو القانون بطريقة واحدة وبأسلوب واحد، لذا فمن الوارد بل من الطبيعي وقوع أخطاء وتجاوزات من بعض رجال الهيئة، أثناء تأديتهم أعمالهم لكنها أخطاء محدودة لا تتجاوز المستوى الفردي، مثلما هو أمر طبيعي ووارد حدوثه في أعرق المؤسسات العسكرية والاستخباراتية وأكثرها خبرة ومهارة، فكيف بمؤسسة مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي أقرب إلى مؤسسات المجتمع المدني منها إلى المؤسسات

العسكرية، إضافة إلى اتساع نطاق تعاملها مع قطاعات جماهيرية متباينة؟ لاشك في مثل هذه الحالة أن احتمالات الخطأ والتجاوز تظل قائمة، وهو أمر لا يمكن تجاهله أو إنكاره، بالدرجة نفسها التي لا يمكن معها لأية مؤسسة عسكرية في أي مكان في العالم أن تدعي عدم وجود خطأ أو تجاوزات لأي من أفرادها أو العاملين بها. بل إن أخطاء أفراد الهيئة أقل بكثير، من حيث الكم والكيف، لأن محور عمل هذه المؤسسة هو التوجيه والإرشاد والنصح قبل اللجوء إلى العقاب، إضافة إلى أن التشريعات والقوانين المستمدة من الأديان السماوية أكثر رأفة واحتراماً لإنسانية الإنسان وصيانة لكرامته وأكثر حرصاً على حقوق المجتمع عامة.

ومع وجوب الاعتراف بأن ثمة أخطاء فردية تقع من بعض رجال الهيئة، شأنها شأن أي جهاز مدني أو عسكري، فإنه يجب أن تكون رؤية هذه الأخطاء منصفة وأمينة، لنراها بحجمها الطبيعي، وهو ما لم يحدث من بعض وسائل الإعلام

الغربية المهيمنة، وبعض مؤسسات حقوق الإنسان في الغرب، التي دأبت على تلقف مثل هذه الأخطاء وتضخيمها، لتصبح وكأنها سمة عامة لجميع العاملين في جهاز الهيئة، ووصف هذا الجهاز بأنه جهاز عنف وقسوة وتطرف، وهي صورة مغلوطة مبالغ فيها يعرف ذلك كل منصف أتيح له أن يرى عن قرب آليات وأسلوب الأداء الصحيح لرجال الهيئة لمهام عملهم.

وتقديم مثل هذه الصورة المغلوطة يعد ظلماً وتزييفاً للحقائق، من خلال تعميم الخطأ الفردي على مؤسسة دينية بأسرها، وهو أمر جدير بالبحث للوقوف على أسباب وقوع الأخطاء الفردية، وحجمها الحقيقي، ومعرفة الصورة الحقيقية وكشفها للناس دون تهويل أو مبالغة، ودون تعمد التشويه أو التجميل.

وللوقوف على الصورة الحقيقية لرجال الهيئة لابد من معرفة عدد من الأمور منها:

١ - أن أساس ومنهاج عمل الهيئة هو الحيلولة دون وقوع المخالفة أو تكرارها أو الخروج على النظام، وذلك من خلال النصح والإرشاد والتوجيه والتحذير. وبالتالي فالكلمة هي أداة رجال الهيئة لأداء مهامهم، وليس العصا أو أي نوع آخر من أنواع الترويع أو التخويف.

٢ - أن العمل في جهاز الهيئة في أصله عمل رسمي حكومي يهدف إلى تحقيق سلامة المجتمع وفق الأوامر الدينية التي تمثل القانون الذي يجب الالتزام به، وليس بغائب عن الأذهان أن مثل هذا العمل الإنساني والخدمي لا مكان فيه للعنف أو التطرف.

٣ - رجال الهيئة - هم في الأصل - أفراد متدينون ودارسون للعلوم الشرعية يرشحون للوظيفة من الجهاز بعد حصولهم على المؤهلات الشرعية، واجتيازهم المقابلة الشخصية، وليسوا عسكريين أو مدربين تدريباً عسكرياً، لذا فاحتمالات اللجوء للعنف أو القسوة ليست واردة، وليسوا مؤهلين لها.

٤ ـ الدور الاجتماعي والإنساني أكثر حضوراً في عمل أجهزة الهيئة، وأسبق من سياسة الردع أو العقاب، لأن الهدف هو حماية الإنسان من الوقوع في الخطأ وحماية غيره من الضرر.

٥ ـ الشخص الخارج على النظام أو المخالف للقانون من البديهي أنه مخالف للتعاليم الصادرة لرجال الهيئة الحارسين للنظام أو القانون، وقد يحدث أن يصطدما بشكل شخصي وفردي، خارج دائرة النظام وموضوع المخالفة، وما أكثر ما يذكر عن وجود عداوات شخصية بين بعض رجال الشرطة، وبعض دوائر الجريمة المنظمة في أوربا وأمريكا.

٦ ـ الوعي بالقانون أو النظام وتفسيرهما وتطبيقهما قد يختلف من شرطي لآخر، وهذا نفسه يحدث بين رجال الهيئة، لاختلاف الوعي والثقافة وظروف التنشئة وغيرها من الفوارق الفردية، وقد يكون العنف أو التشدد والإفراط في الحفاظ على

النظام له دوافع خاصة لدى بعض الأفراد، نتيجة ترسبات نفسية أو أخطاء تربوية، ولا سيما عندما يتحول الأمر إلى شكل من أشكال إساءة استخدام السلطة.

٧ ـ كثير من وسائل الإعلام الغربية التي تعمم الأخطاء الفردية لرجال الهيئة في السعودية ليست ملمة بتقاليد وعادات المجتمعات الدينية، إضافة إلى عدم الإلمام بالقوانين المحلية، مما يوجد مساحات كبيرة لإساءة الفهم وبالتالي نقل صورة مشوهة أو ناقصة أو محرفة.

٨ـ لاشك أن عدم معرفة الكثير من أبناء الغرب بتعاليم الإسلام والتقائه مع الديانات السماوية الأخرى ـ مثل النصرانية غير المحرفة ـ في القيم التي تحفظ كرامة الإنسان يغري المناوئين للإسلام أو المختلفين معه، لأسباب سياسية أو مصالح دنيوية لتقديم صورة مغلوطة للتنفير من الإسلام، واستعداء الغرب على المسلمين من خلال وصفهم بالعنف

والغلظة، بما في ذلك جهاز الهيئة على وجه الخصوص.

هذه هي أجزاء الصورة الرئيسة التي لم تظهرها المصادر الغربية للرأي العام في مجتمعاتها عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مجتمعنا، وهذه هي الحقائق الكثيرة المُغيَّبة عن المواطن الغربي التي حُجبت عن ناظريه حتى بات يرى الأشياء بعين واحدة، هي العين التى ترى أخطاء فردية نادرة الحدوث من الطبيعي أن تحدث من منتسبي إحدى مؤسسات المجتمع التي تتعامل مع جمهور متعدد المستويات ومتنوع الأفهام. بيد أن ما يدعو إلى التوقف هو تعميم هذه الأخطاء على جهاز بأكمله، ووصفه بأنه جهاز عنف وقسوة وتطرف. مثل هذه الأخطاء الفردية تتلقفها وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان وتكثف عليها الأضواء حتى يخيل للمواطن الغربي أن رجال الهيئة إنما يسوقون

الناس بالسلاح أو العصا، وهذا هو الظلم الذي نتحدث عنه، وتزييف الحقائق الذي نتحاور حوله، وأجزاء الصورة المشوهة التي نحاول كشفها للناس.

المرأة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

- مقدمة
- قيمة الحجاب للمرأة المسلمة
- المرأة في السعودية
- إلزام غير المسلمة بالاحتشام في السعودية

مقدمة:

تشترك كل مجتمعات الدنيا في استهداف ثلاثة أمور أساسية تتمثل في: الاستمرار، والاستقرار، والتماسك. ولتحقيق هذه الأهداف الثلاثة سُنَّت القوانين، وشُرِعت النظم، وكلها نظم وقوانين تستقي تعاليمها من ثقافة المجتمع، ومن خلال هذه الثقافة تقرر الوسائل المقبولة والكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. من أجل ذلك نلحظ التباين في القوانين، والاختلاف في الوسائل تبعاً للخصوصية الثقافية.

وفي الثقافة السعودية نجد أن هذه الأهداف الثلاثة ترتبط بخصوصية المجتمع السعودي،

وهي الخصوصية المكتسبة من تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مجالات الحياة، ومنها المجال الاجتماعي. فقد اقترنت نشأة الدولة السعودية بالالتزام بتعاليم الإسلام، واستندت في شرعية قيامها على تطبيق هذه التعاليم مما أتاح لها القبول والولاء من كافة مناطق الدولة، وهي تعاليم تميزت بالثبات والمرونة، مما ساعدها على الاستقرار في كيانها المادي والتماسك في نسيجها الاجتماعي.

وإذا كان مكس فيبر Max Weber في نظريته عن (الفعل الاجتماعي) يشير إلى إمكانية الدين في توجيه مجالات متنوعة ومتعددة من السلوك الإنساني لأنه يشكل طبيعة إدراك الأفراد للعالم الذي يعيشون فيه والمعاني والأهداف التي توجه سلوكهم، فإن دين الإسلام بالنسبة للسعوديين يمثل جوهر (الاتفاق القيمي) الذي هو أساس نظرتهم للحياة وضابط سلوكهم.

بيد أن هذه الحقيقة لا تزال مجهولة عند الغرب، أو أن بعض الغربيين لا يريد أن يعترف بها، أو على أقل تقدير يفهمها.

فالمرأة السعودية بالنسبة لهم لا يمكن أن تكون امرأة إلا بمقاييسهم، ولا تحصل على كل أنوثتها إلا بمعاييرهم، وليست مساوية للرجل إلا إذا كانت بمواصفات ثقافتهم، وهذا خلل في التفكير، وقصور في الفهم، بل وانتقاص للثقافات الأخرى التي لا تتفق مع قيم ثقافتهم، وبخاصة في المجال الاجتماعي.

وبناء على هذا القصور في الفهم فقد نالت المرأة السعودية وقضية حجابها نصيباً كبيراً من هجوم المؤسسات السياسية، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام في الغرب. وتعاظم هذا النقد ـ الجارح في أحيان كثيرة – بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانتشار ظاهرة الحرب على الإرهاب، التي تضمنت في أحيان كثيرة الحرب على الثقافات، وثقافة العالم الإسلامي على وجه الخصوص.

وفي حالتي العلم أو الجهل بوضع المرأة في المجتمع السعودي فإننا نعرض على العقل الغربي الباحث عن الحقيقة واقع هذه المرأة التي أصبحت في بؤرة اهتمامه عند حديثه عن مجتمعنا، وهو واقع نعتقد أننا راضون عنه، وأن على غيرنا أن يتقبله كواقع ثقافي يفرض وجوده، أسوة بالثقافات الأخرى المغايرة له في حالة واحدة: **وهي أن تكون هناك رغبة صادقة في تحقيق التعايش بين الثقافات، واحترام القيم الإنسانية وتكاملها في تحقيق السعادة للإنسان في كل مجتمع وعلى كل أرض.** أما إن كان الهدف هو فرض أنموذج واحد يهيمن على كل الثقافات ويحاول صهرها في ثقافته هو فإننا نؤكد أن هذا الاختلاف التصادمي سيكون واقعاً يستحيل علينا تجنبه أو اتقاء مخاطره.

قيمة الحجاب للمرأة السعودية

لبنى الطحلاوي

الحجاب للمرأة في السعودية يمثل قيمة إسلامية ترتبط بحياتها الاجتماعية، فهو ليس تراثاً أو تقليداً أو عادة اجتماعية قابلة للتغيير أو التطوير، وإنما هو واجب للمرأة المسلمة ألزم الله به النساء حين يجتمعن مع الرجال الأجانب. ومما يجب أن يعلمه الغرب أن ترك المرأة للحجاب تبرج وانتهاك للفضيلة. وهذا الفعل يعد في نظرنا -نحن المسلمين- سلوكاً محرماً في شريعتنا من جهة، وسلوكاً اجتماعياً غير مقبول من جهة ثانية. غير مقبول لأن المرأة بهذا السلوك تتعدى حريتها الشخصية إلى حريات الآخرين بإثارتهم وإزعاجهم. والغرض الأول من إلزام النساء بالحجاب هو صيانة كرامة المرأة والمحافظة على عفتها وطهارتها. فنزعها للحجاب يثير غرائز الرجال، ومن المعلوم أن سمات الأنثى الجسدية

من أكثر السمات جاذبية للرجل، ولهذا فإن الرجل يتأثر بالنظر إلى الأنثى أكثر من تأثر الأنثى بالنظر إلى الرجل.

من هذا المنطلق الفطري في الفروق بين الجنسين جاء الإسلام موافقاً لهذه الطبيعة الفطرية فأمر النساء في الحياة العامة بالحجاب، وإخفاء الزينة الأنثوية، ووجه المرأة هو بالتأكيد أعظم مواضع جمالها وأكثر ما يجذب نظر الرجال إليها. وفي كل مجتمعات الدنيا لو سُئل الرجل الذي يريد خطبة امرأة أن يرى ما يشاء من جسدها دون وجهها لرفض، لكنه قطعاً سيقبل برؤية وجهها دون باقي جسدها، مما يدل على مركزية وجه المرأة بالنسبة للرجل.

وإن ما يدعو إلى العجب والاستغراب أن نرى هذه القيمة الفطرية والوسيلة الوقائية لحفظ المرأة وصون كرامتها مثار نقاش وجدل في مجتمعات غربية تعلم أن الحجاب هو قيمة إسلامية تَقَبلَّها المجتمع

السعودي وارتضاها. **فما المصلحة من كشف وجه المرأة السعودية وقد تعلمت ووصلت إلى أعلى المراتب العلمية، وعملت في مؤسسات المجتمع المدني في السعودية دون الحاجة إلى أن تكشف وجهها، أو بمعنى آخر: لم تضطر إلى كشف وجهها للحصول على حقوقها.**

لقد كانت حجة الغرب ـ وغيرهم ـ في السابق تركز على العلاقة بين الحجاب وانتشار الأمية في أوساط النساء السعوديات، فلا يمكن للمرأة أن تتعلم وهي محجبة، فجاءت الوقائع الاجتماعية لتبطل هذه الحجة، ونرى النساء السعوديات يتدرجن في مراتب التعليم بحجابهن ليرسمن تجربة سعودية تُجْهِز بصورة كاملة على فكرة الربط بين الحجاب والأمية يندر تكرارها في كثير من مجتمعات اليوم.

إن من الحكمة أن يتفق معنا العقلاء في الغرب على وجوب الحفاظ على فضيلة الحجاب التي برهنت فيها المرأة السعودية على المزاوجة بين التزامها بالحجاب

الإسلامي وقيامها بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مجتمعها. ونحن هنا في السعودية نحظى بمؤسسات رسمية تضبط سير هذا الحراك الاجتماعي من خلال أجهزة إصلاحية معنية بمراقبة السلوك الاجتماعي العام الذي يهدف إلى صيانة هذه الفضيلة والمحافظة عليها. ومن أهم هذه الأجهزة الإصلاحية هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تمثل في نظرنا - نحن السعوديين- ميكانيزماً تكاملياً، وممارسة للوعي الجمعي، وتطبيقاً للقيم المشتركة بين أعضاء مجتمعنا، يمكنها أن تدعم عوامل التماسك الاجتماعي ولا تضعف من التكيف مع المعطيات العصرية، بل توجه هذا التكيف وجهة إيجابية تتجنب الأزمات الاجتماعية التي ترتبط غالباً بعملية التحضر والتحديث.

إننا نستطيع من خلال تجربتنا مع المرأة في مجتمعنا أن نقول: إذا كانت المجتمعات الغربية قد عانت كثيراً من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية التي

صاحبت الدعوات المتكررة إلى حرية المرأة، أو تحريرها، مما دعاها إلى العودة باتجاه الفصل بين الذكور والإناث في المدارس، والتحذير في وسائل الإعلام من خطورة الانقياد نحو الغرائز ومخالفة القيم تحت شعار حرية المرأة أو تحريرها، فإننا في السعودية لا نزال نعيش فضائل هذه الدعوة التي جاء بها الإسلام، ولو كان لحجاب المرأة قيمة في الثقافة الغربية لما تردد العقلاء من أبنائها في الدعوة إليه حفاظاً على نسائهم وبناتهم وأخواتهم وأمهاتهم، ولتجنيبهم المآسي الأخلاقية التي يعرفها الغرب عن نفسه أكثر مما نعرفها نحن عنه.

المرأة في السعودية

هداية درويش

تتحدث كثير من تقارير منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عن العلاقة بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) والمرأة في السعودية، وهي قضية تمثل شاهداً آخر على الجهل بالثقافة السعودية، أو الصياغة القصدية للسرد الإعلامي غير المحايد.

إنه ومن خلال قراءتنا لما صدر عن هذه التقارير وما كتبته وسائل الإعلام الغربية - في الولايات المتحدة على وجه الخصوص - حول وضع المرأة السعودية تكونت لدينا قناعة بأن هناك أحكاماً مسبقة حول واقع المرأة السعودية قد تكونت لدى الغرب، هي في حقيقة الأمر نتاج تراكمات من الأقوال والأفعال والانفعالات بعدت تماماً عن الواقع، وأخذت منحى فيه الكثير من التجني والتضخيم، خاصة حين وضعت تلك القضايا

والمشكلات التي تتعلق بالمرأة السعودية وبتربيتها ونشأتها ومنظومة القيم التي تتمسك بها وتنطلق للعلم والعمل على ضوئها تحت مجهر التصور والأحكام الغربية. إننا نتساءل: أين الحياد والمصداقية؟ خاصة وأن لدينا قناعات حاول إعلامهم زرعها في عقولنا على مدى عقود من الزمن، مفادها أن أحكامهم ورؤاهم لاتنطلق من فراغ، وإنما من خلال دراسات جادة وموضوعية، ومشوار بحث أكاديمي كنا نراه يرتدي ثوب الحياد، فأين الحياد حين تنطلق مثل هذه التهم وتلك الأباطيل ضد المرأة السعودية؟ أين الحياد حين يصنفون واقع المرأة السعودية (الأكاديمية، الطبيبة، الإدارية، سيد الأعمال التي شكلت حضوراً فاعلاً على المستوى المحلي والعربي والدولي، الإعلامية، الممرضة، خبيرة الاقتصاد الموجودة بقوة في المجال المصرفي وقطاع المال والأعمال، الأديبة، القاصة، الروائية، الشاعرة...) في كتاباتهم وتقاريرهم؟

هذه الجهات تختزل حياة المرأة السعودية ومنجزاتها ونجاحاتها تحت عنوان يتكرر دائماً: معاناة المرأة السعودية. مَنْ وضَعَ هذا العنوان وكتب تحته لم يقرأ واقع هذه المرأة، ولم يفهم صفحات العمل والجهد الذي بذلته المرأة السعودية في بلادها، حاولت فيه التمسك بحزمة القيم الدينية وتسريع الإنتاج الأنثوي.

الذين استباحوا خصوصية المرأة في السعودية بالحديث المتكرر عن معاناتها لم يكلفوا أنفسهم قراءة تقارير أعدتها بعض منظمات الأمم المتحدة (مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي) الذي تضمن أرقاماً وبيانات أظهرت نجاحات المرأة السعودية في مجال التنمية، وما لم تظهره التقارير الدولية أو تكتب عنه وسائل الإعلام الغربية أكثر مما هو متاح لمن لديه الرغبة الصادقة في البحث عنه.

فقد صادقت الحكومة السعودية على اتفاقية

الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٤-١٨٠ وتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٩م في نيويورك، وتم ذلك بما يوافق التعاليم الإسلامية والقيم السائدة في المجتمع السعودي. وقبل هذا التاريخ وبعده شاركت المرأة السعودية في الكثير من الهيئات والمؤسسات وفق تلك التعليمات.

وإذا تناولنا الوضع القانوني للمرأة في المملكة، فيمكن القول إن هناك أسساً وقواعد معينة تشكل في مجملها المرجعية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة. أولها وأهمها النصوص الشرعية في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة، التي تحض على المساواة وعدم التمييز، أما على المستوى النظامي أو التنظيمي فقد تضمن النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ-٩٠ وتاريخ ٢٧-٨-١٤١٢هـ عدداً من النصوص التي تكفل

حقوق الإنسان بصفة عامة، ومنها وأهمها الحق في المساواة وهو ما يصدق على حقوق المرأة بصفة إجمالية. التي نصت عليها المادة (٨) من هذا النظام بقولها (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية)، والمادة (٢٦) من النظام ذاته تنص على أن (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية). إذ تؤكد هاتان المادتان ضرورة حماية حقوق الإنسان في المملكة وإقرار مبدأ المساواة بين جميع المواطنين لا فرق في ذلك بين رجل أو امرأة ، كما تحصل المرأة على راتب وأجر مساوٍ للرجل وعلى حقوق تقاعد مساوية له.

وفي إطار هذا المبدأ نصت مواد أخرى من هذا النظام على كفالة حقوق عديدة للمواطنين، كالحق في التعليم والعمل والضمان الاجتماعي في حالات الطوارىء والمرض والعجز والشيخوخة والحق في الصحة وفي

الأمن وفي حرمة الحياة الخاصة وفي الملكية الخاصة. فالمادة (٣٠) من دستور البلاد تنص على (التزام الدولة بتوفير التعليم العام للجميع والالتزام بمكافحة الأمية لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء)، كما تنص المادة (٣١) من الدستور على (تقرير الحق في الصحة العامة لكل المواطنين) بقولها: (تعنى الدولة بالصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن).

أما على المستوى الدولي فقد التزمت السعودية بحماية حقوق الإنسان في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية حيث وقعت على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م الذي أقر مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الناس بسبب اللون أو الجنس، ثم وقعت المملكة وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٤-١٨٠ وتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٩م بنيويورك، كما ذكرنا سلفاً.

ونستطيع القول إن توقيع المملكة على هذه الاتفاقية يعد بمثابة نقلة نوعية في مجال حقوق المرأة، إذ على الرغم من كفالة هذه الحقوق في الإسلام منذ أكثر من ١٤ قرناً من الزمان على نحو يفوق ما قررته الأنظمة والمواثيق الوضعية إلا أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية يؤكد التزام المملكة الكامل بالأحكام والقواعد الدولية التي ارتضتها وأقرتها الجمعية الدولية، ولا سيما أنها من أوائل الدول التي شاركت في تأسيس هيئة الأمم المتحدة حيث شارك ممثلها من بين ممثلي خمسين دولة في وضع ميثاقها في مؤتمر عقد في مدينة سان فرانسيسكو في الفترة من ٢٥ - ٢٦ يونيو ١٩٤٥م ووقعته في هذا التاريخ وهي تشارك مشاركة فاعلة في آمال هذه المنظمة الدولية، ومن المتوقع أن ترتفع مشاركة المرأة السعودية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل وذلك مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء والثوابت التي يقوم عليها المجتمع في السعودية.

والمرأة السعودية اقتحمت الكثير من الهيئات والمؤسسات والقطاعات الحكومية، وشغلت العديد من المناصب الحيوية في الدولة، وتم تأنيث العديد من الوظائف. وبفضل ما تحظى به من دعم وتشجيع متواصل ومع إتاحة كافة الفرص والإمكانات حققت نجاحات مبهرة تعدت حدود الوطن. وقد دعمت الحكومة السعودية هذا التقدم المتوازن للمرأة. فقد أصدر مجلس الوزراء في يونيو ٢٠٠٤م عدة قرارات تخص المرأة بعد دراسات تتعلق بزيادة فرص عملها، يتلخص أهمها فيما يلي:

١ـ على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، كل جهة في مجال اختصاصها، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الأنشطة وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية.

٢ ـ على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات

ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقسام نسائية، بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ صدور القرار.

٣ ـ على مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاءة تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد أنشطة ومجالات عمل للمرأة السعودية دون أن يؤدي ذلك إلى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة، وتهيئة فرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك الأنشطة والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لقيامها على أن تسهم الجهات الحكومية كل جهة بحسب اختصاصها في تحقيق ذلك.

٤ ـ على صندوق تنمية الموارد البشرية أن يولي أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه.

٥ ـ على وزارة العمل التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة وتنفيذ برنامج الأسرة المنتجة وتوفير الدعم اللازم لإنجاحها.

٦ ـ على وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار.

٧ ـ قصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية الخاصة على المرأة السعودية، وعلى وزارة العمل وضع جدول زمني لتنفيذ ذلك ومتابعته.

٨ ـ على وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية دراسة إجازة الأمومة للمرأة العاملة للنظر في مَدّها بما

يعطي حافزاً وميزة إضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.

ومن خلال هذه التسهيلات اقتحمت المرأة السعودية مجال العمل بقوة، حيث أصبحت نسبة كبيرة من النساء الآن موظفات، فالمرأة في السعودية تتقاضى راتباً يساوي راتب الرجل في مجال الوظيفة، بينما تأخذ المرأة في أمريكا وأوربا نصف راتب الرجل.ويؤكد عبدالرحمن الجريسي أمين عام الغرفة التجارية بالرياض في معلومة نشرتها جريدة الجزيرة السعودية بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠■ أن أرصدة الادخار النسائية في بنوك المملكة تشكل نسبة ٧٠٪ من مبالغ الادخار. والسبب في ذلك أنها تملك حرية التصرف في مرتباتها واستثماراتها الخاصة، لأن الرجل سواء كان والد المرأة أو زوجها هو المسؤول عن النفقة عليها.

ولكن هناك ثوابت ومبادئ حرصت المرأة على المحافظة عليها وتأكيدها في مجال العمل، ومنها:

١ ـ عدم الاختلاط بالرجل في مجال العمل، ويتم الاتصال بالرؤساء أو المرؤوسين من الرجال عن طريق الهاتف أو الحاسب الآلي أو غيرها من الوسائل التي تمكن للمرأة التواصل بسهولة وفاعلية.

٢ـ تتمتع المرأة السعودية التي دخلت مجال العمل بالمساواة التامة مع الرجل في الأجر والحقوق، فهي تنال المرتب الشهري نفسه الذي يناله، كما أنها وإن حصلت على المرتب نفسه فهي أيضاً ليست مسؤولة عن الإنفاق على الأسرة، فالنفقات الأسرية في ثقافة المجتمع السعودي ـ المنبثقة من عقيدته الإسلامية ـ تكون من واجبات الرجل، فالرجل هو المسؤول عن النفقة على الأسرة وتحمل جميع المسؤوليات المالية. وهذا التقسيم للأدوار جعل مرتب المرأة ينفق غالباً في الأمور الكمالية، مما جعلها تشعر بالرضا التام نحو المردود المادي الذي تحصل عليه مقابل عملها. وفي دراسة لقياس الرضا الوظيفي لدى رؤساء ورئيسات الأقسام الأكاديمية في مؤسسات التعليم

العالي في المملكة أظهرت الاستبانة ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى رئيسات الأقسام من النساء فيما يخص المردود المادي وانخفاضه لدى رؤساء الأقسام الرجال.

يُؤمن المجتمع السعودي بوجود الفروق الطبيعية بين الجنسين، فليس كل ما يستطيع أن يقوم به الرجل تستطيع أن تقوم به المرأة، وليس كل ما تستطيع أن تقوم به المرأة يستطيع أن يقوم به الرجل، لذا أتيحت الفرصة للمرأة السعودية للعمل في المجالات التي تناسب طبيعتها وفطرتها، ومراعاة هذه الفروق ليس فيها إنقاص من قيمة المرأة بل بالعكس فيها تكريم وإعزاز لها، والمرأة في المجتمع السعودي لا تتولى الأعمال الشاقة التي تحتاج إلى جهد بدني، بل تتولى غالباً الأعمال غير الشاقة التي تتطلب الدقة والصبر، كالوظائف التعليمية والكتابية والإدارية والصحية وخدمة المجتمع، وهذا يتفق مع الدراسات التي أجريت على العاملات في الجيش الأمريكي، حيث لم تتمكن

النساء من القيام بالأعمال التي تدربن عليها مثل تغيير إطارات الطائرات والعمل في مجال تخزين الذخيرة لأنها من الأعمال التي تحتاج إلى قوة جسدية لا تتناسب مع أحوال رقة المرأة.

كما أن عمل المرأة السعودية في أقسام وإدارات خاصة بها جعلها تصل إلى مراتب وظيفية وقيادية عليا دون منافسة الرجل، كرئاسة الأقسام النسائية وإدارة البنوك الفرعية وإدارة مدارس البنات وعمادة كليات البنات، وغيرها.

إن هذه الحقائق تبين أن المرأة السعودية لا تعيش المعاناة التي تتحدث عنها مصادر المعلومات في الغرب، وتكررها في كل تقاريرها عن وضع المرأة وحقوقها في السعودية.

إلزام غير المسلمة بالستر والاحتشام في السعودية

د. مريم التميمي

من المعلوم أن المرأة محل أطماع الرجال وميلهم، بدافع الغريزة الجنسية التي ركبها الله سبحانه وتعالى في كلا الجنسين و فطر عليها البشر جميعاً. غير أن الشريعة الإسلامية راعت ذلك الجانب في الرجل والمرأة وسنت له الحدود والضوابط التي تتحق بها مصالحهما وتندفع عنهما المفاسد وتحصل لهما بها الحياة السعيدة.

ولاشك أن من أعظم الوسائل المكدرة للعيش السعيد بين الجنسين هو خروج كل من الرجل والمرأة عن جادة الطريق الصحيح، والجري وراء إشباع تلك الغرائز بأنواع من العبث بما يخدش الحياء ويسقط المروءة كظاهرة التبرج والسفور من بعض النساء، وغيرها من الظواهر التي تخرج المجتمعات الإنسانية إلى الحياة البهيمية، بل إلى حياة غير طبيعية، وما جرائم العنف والخطف

والاغتصاب التي تقع في مجتمعات العالم إلا انعكاس لذلك الانحراف الأخلاقي.

ولما كانت السعودية هي الدولة المسلمة التي قامت على أصول ومبادئ الإسلام في جميع مناحي حياتها السياسية والاجتماعية والتعليمية، كان تطبيق تعاليم الإسلام وإقامة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أبرز سماتها.

إن ظاهرة التبرج والسفور من أبرز الظواهر ذات الأثر على أخلاق كلا الجنسين، الرجل والمرأة. فالرجل الذي لا يحجزه دين ولا عقل تدفعه دوافع الشهوة إلى النساء، ولا يمكن أن تسلم منه النساء المبتذلات المبديات لمفاتنهن، لذا كان نظام الشرطة الدينية وهو المستمد من نصوص الشريعة الإسلامية الذي يمنع تبرج النساء المسلمات وغير المسلمات لاعتبارات كثيرة من أبرزها:

أولاً: صيانة المجتمع المسلم من الانحراف الأخلاقي الذي تمثل هذه الظاهرة المحرمة أحد أسبابه.

ثانياً: صيانة الرجل عن الانحراف الخلقي، وكذلك

صيانة المرأة المسلمة وغير المسلمة من عبث العابثين.

ثالثاً: كبح جماح الغرائز الجنسية من أن تخرج عن جادتها السوية.

ففي البند الثالث من المادة الأولى من الباب الأول من اللائحة التنفيذية لنظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) الصادر بالمرسوم الملكي رقم م-٣٧ وتاريخ ٢٦-١٠-١٤٠٠هـ ورد ما نصه: " مراقبة الأسواق العامة والطرقات والحدائق وغيرها من الأماكن العامة والحيلولة دون وقوع المنكرات الشرعية الآتية:

١ ـ الاختلاط والتبرج المحرمين شرعاً.

٢ ـ تشبه أحد الجنسين بالآخر.

٣ ـ تعرض الرجال للنساء بالقول أو الفعل " .

فهذه الفقرات الثلاث فيها أتم صيانة للمرأة خصوصاً والمجتمع عموماً.

فالاختلاط يؤدي إلى العلاقات المحرمة بين الرجل والمرأة غالباً، ومعظم أسباب فشل الحياة الزوجية ناتج عن اختلاط الرجل بالمرأة المؤدي إلى العلاقة المحرمة.

وتشبه أحد الجنسين بالآخر فيه مساس بكرامة المرأة حين يتشبه بها الرجال مما يعد تعدياً على خصوصيتها وذوبان نوعيتها، وتشبهها هي أيضاً بالرجل يخرجها عن طبيعتها ويفقدها أنوثتها، فلذا كان ذلك العمل منكراً، أما تعرض الرجال للنساء بالقول أو الفعل فهو راجع إلى المرأة نفسها إذا تبرجت أو سفرت فإنها ستكون غرضاً لغير الأسوياء من الرجال، ومن هنا كان تحريم ذلك ومنعه حماية لها وصيانة لعفتها.

كما أن الأجانب المقيمين في السعودية أو الزائرين لها مطالبون نظاماً وعرفاً باحترام ذلك وعدم مخالفته، فقد صدر الأمر السامي رقم ١٨٥٨-٨ في ٢/١٢/١٣٩٩هـ الذي تضمن أن تقوم وزارة الخارجية بالتعميم على السفارات الأجنبية بأن لهذا البلد عادات وتقاليد مستمدة من الدين الإسلامي الحنيف ويتحتم على كل وافد التمشي بموجبها.

وأما العرف فإن المتعارف عليه بين الدول الآن

احترام أنظمة وقوانين البلد المضيف، وعدم مخالفة الذوق العام لأهل البلد المستضيف. ثم إن في التزام غير المسلمات بالستر ولزوم اللبس المحتشم صيانة لهن من الاعتداء عليهن أو مضايقتهن. والواقع الميداني والإحصاءات الرسمية تثبت أن الاعتداء على النساء يزيد كلما زدن تبرجاً وسفوراً، ويقل بل ينعدم كلما زدن حشمة وتستراً.

إن الناس يشتركون جميعاً في أن لهم كرامة وكياناً واحتراماً، وكل واحد منهم يجب أن يكون محترماً محفوظ الكرامة في كل الأوقات وفي كل الأماكن.

وحينما خلق الله عز وجل الإنسان خلقه ليكون الكائن العاقل الفطن المخترع المبدع الذي يبني ويسعى للخير والعمار، لذلك لم يجعل جسمه مستوراً بالفراء أو الريش، وإنما جعل ستره باللباس، وترك الإنسان بنفسه يلبس ما يريد، فمن كانت فطرته سليمة وعقله راشداً فسيلبس اللباس الساتر، والذي فسدت فطرته وانحرف عقله قد يتهاون في

لباسه وقد ينحدر إلى أسوأ من ذلك فيأخذ بمناقشة ومحاسبة من يراه محتشماً داعياً إلى فضائل الأخلاق وسمو الإنسانية.

إذا نستطيع القول مما سبق أن الاحتشام شيء فطري مغروس في النفس دعت إليه الأديان كلها لأنه فضيلة من الفضائل.

وفي بلدنا السعودية يحصل هذا التبادل الإنساني، وتأتينا نساء من أجل العمل والتنمية والتطوير فيلبسن اللباس المحتشم.

وقد يسأل سائل ويقول: لماذا تلزم المرأة غير المسلمة بالاحتشام عندنا؟ ونقول في ذلك ما يلي:

١ ـ المرأة غير المسلمة إذا جاءت إلينا وشاهدت الطابع العام للمجتمع فإنها تحترم ذلك الطابع، فتحاول أن تقترب منه وتنسجم معه لأن ما تراه هو نظام اعتاده المجتمع و سار عليه، فتحترم ذلك النظام وقانون البلد. ومما هو جدير بالذكر أن مما عرف عن كثير ممن يأتون إلينا للعمل سواء قدموا من الشرق أم

من الغرب عُرف عنهم احترام النظام والقانون واحترام الوقت والمواعيد والأنظمة حتى إنهم تفوقوا على كثير منا نحن المسلمين، وهذا ما جعلهم في الصدارة. فهم أناس يتقنون العمل ويحترمون النظام. فالنساء غير المسلمات يحترمن النظام والقانون الموجود في المجتمع فيحتشمن تمشياً مع المجتمع واحتراماً له.

٢ ـ المرأة غير المسلمة إذا قدمت إلى السعودية وشاهدت الطابع العام للمجتمع تجد نفسها قد لبست الزي المحتشم، وهذا أمر طبيعي لأن الإنسان اجتماعي بطبعه يكره أن يكون خارجاً عن المألوف والمعروف في المجتمع الذي هو فيه، لأنه لو خرج في وسط وهو مخالف له فإن ذلك يؤدي إلى أن يضع نفسه تحت أعين الناس وملاحظاتهم، وسيشعر بالغربة والقلق، ولكن حينما يخرج منسجماً مع المجتمع الذي أتى إليه فإن ذلك أدعى لطمأنينته وراحته النفسية، لا سيما إذا كان هذا الانسجام مما تنادي به الفضيلة، والاحتشام فضيلة من الفضائل، يعرف ذلك كل عاقل فطن.

٣ ـ هناك فرق بين الاحتشام والحجاب، فالمرأة غير المسلمة لم تُلزم بالحجاب ولا بتغطية الوجه وإنما هي احتشمت لأنها شاهدت المجتمع وطريقة لباسه، ولأن الاحتشام موجود في داخل كل إنسان عاقل، وقد عرفت جميع المجتمعات تلك المرأة التي تلبس الثياب الطويلة وتضع على رأسها المعطف أو المنديل.

فالبشرية عرفت الاحتشام، لكن بعض المجتمعات المعاصرة تهاونت به فحصلت فيها بعض المشكلات الأخلاقية والجنسية بسبب التفريط في هذه الفضيلة.

٤ـ إن أرضاً تجعل المرأة سواء أكانت مسلمة أو غير مسلمة تحتشم لاشك أنها أرض فاضلة وأرض صحية تريد الخير للإنسانية جميعاً، ولو سألنا العقلاء والحكماء أيهما أفضل اللباس المحتشم أو العري والتبذل؟ فسيقولون ـ بفطرتهم ـ اللباس المحتشم أفضل.

ولو سألناهم مرة أخرى أيهما يحترمون أكثر: المرأة المحتشمة أم المرأة شبه المتعرية؟ فسيجيب هؤلاء العقلاء والحكماء بأن المرأة المحتشمة هي الأفضل.

إن أرضاً تدعو إلى فضيلة من فضائل الإنسانية تجعلنا نشترك معها ونؤيدها ونساندها في مشروع نشر الفضيلة بالاحتشام لا أن نقف منها موقف المحقق والمعاتب كما نلحظه في تقارير المؤسسات السياسية في الغرب، أو في وسائل إعلامه. لقد تجنت صحيفة USA Today في عددها الصادر بتاريخ ١١ مايو ٢٠٠٢م - على سبيل المثال - على المرأة السعودية، وتدخلت في خصوصياتها التي ارتضتها لنفسها، وتحدثت عن تدخلات الشرطة الدينية في حياتها، في المدرسة، وفي السوق، وفي السفر، وكانت تحكم على هذه العلاقة وفق مقاييس الثقافة الغربية التي تريد فرضها على المجتمع السعودي. أما صحيفة نيويورك تايمز The New York Times فقد كتبت مراسلتها سوزان ساتشز Susan Sachs بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠٠م قصصاً إخبارية تروي مغامرات الشباب السعوديين المتمردين على أخلاقيات المجتمع وتحديهم لرجال الشرطة الدينية في أسواق الرياض التجارية الكبرى، ومعاكساتهم

للنساء. وفي هذه القصة تمجد الكاتبة هؤلاء الشباب وتصفهم بأنهم يمارسون نوعاً من الليبرالية المتحررة والتي دائماً تحاول الشرطة الدينية منعها في الأسواق. كما استنكرت هذه الصحيفة الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٤م موقف المفتي العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء في السعودية من الذي حصل في منتدى جدة الاقتصادي، وما حدث فيه من سفور واختلاط بين الرجال والنساء، ووصفت الصحيفة هذا الموقف بأنه «كارثة»، وأنه يمثل مواجهة بين المؤسسة الدينية وحركة تحرير المرأة في السعودية!!

الذي يطلع على مثل هذه المضامين الإعلامية في الغرب يتخيل للوهلة الأولى أن المجتمع السعودي مركب من أديان مختلفة، وثقافات متنوعة، وأعراق متعددة تواجه جميعاً شيئاً اسمه (الإسلام)، وهذا بلا شك مناقض للحقيقة ومناف للواقع. فليعلم الرأي العام الغربي أن ما تنقله مؤسساته السياسية ووسائل إعلامه عن الشرطة

الدينية في السعودية إنما هو انتقاء موظف يخدم سياسات معينة، والذي يأتي إلى السعودية ويرى وضع المرأة وواقعها فإنه سيدرك أن ما كان يعرفه عنها من خلال تلك المصادر إنما هو نوع من تزييف الحقائق وتشويه الصور. هذا رأي لم نقله نحن السعوديون، بل سمعناه من كل العقلاء والمنصفين الذين زاروا بلادنا في الآونة الأخيرة وبخاصة من النساء الغربيات اللآتي قدمن إلى السعودية بوصفهن إعلاميات، وتعرفن عن قرب على وضع المرأة السعودية فتغيرت صورتهن عنها تماماً.

ولسنا هنا في مقام سرد شهادات التزكية من هؤلاء ولكننا نؤكد على حقيقة هامة هي: **أن ما تصوره وسائل الإعلام الغربية عن المجتمع السعودي وعن المرأة السعودية على وجه الخصوص يتقاطع بشكل جذري مع الحقيقة المعايَشة.**

الخـــاتمـــة

في نهاية هذا الخطاب نريد أن نقول للشعوب الغربية وللثقافات الأخرى: إننا في السعودية قد لا نرتقي إلى كمال الرؤية الإسلامية لشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن ثمة أخطاء تحدث أثناء ممارستنا لتطبيقها على مستوى الأفراد والمؤسسات، وأن مثل هذه الأخطاء أسهمت في تشكيل الصورة الذهنية عن هذه المؤسسة الاجتماعية لدى العقل الغربي، لكننا لا يمكن بحال من الأحوال أن نلغي أساساً من أسس ديننا بسبب أخطاء فردية أو حتى جماعية، لأن الخلل ليس في الرؤية نفسها، ولا في المبدأ ذاته وإنما في كيفية تطبيقه، تماماً كما لا يمكن الحكم على الإسلام من خلال ممارسات بعض المسلمين، ولا الدستور الأمريكي أو البريطاني أو الفرنسي من خلال تجاوزات بعض الأفراد في تطبيقه عمداً أو جهلاً.

ما نريد أن نقوله هو أن مثل هذه المؤسسة

إنما أنشئت تطبيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعد أساساً من أسس حياة السعوديين، قبلوه وارتضوه ويعدونه من أهم خصائص مجتمعهم وثقافتهم. هذا المبدأ يمثل لنا نحن السعوديين نظاماً اجتماعياً أخلاقياً يحقق للمجتمع وفق الرؤية الإسلامية للحياة ما لا تحققه كثيرمن الأنظمة الجزائية والعقابية السائدة في مجتمعات أخرى.

هذا الخطاب يتضمن رؤية شمولية للقضايا المحورية في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومؤسسته الرسمية في المملكة العربية السعودية، أعدها نخبة من الأكاديميين السعوديين يمثلون جامعات سعودية مختلفة ومناطق جغرافية متنوعة، رجالاً ونساءً، شاركوا جميعاً في صياغة هذه الرؤية، كلٌ في مجال تخصصه واهتمامه، وهم يتوجهون بهذا الخطاب إلى الرأي العام الغربي، ومصادره السياسية والفكرية والإعلامية ابتغاء تجلية الحقيقة المغيبة عنه بفعل ظروف سياسية معينة، أو استعلاء ديني واضح، أو هوى إعلامي مريب، وهي حقيقة أسهمت في حجبها عن العقل الغربي المعطيات السياسية الراهنة، والتغير الدولي المريع.

الناشر

9L-OBEIKAN
9000733
SR- 20.00

ردمك: ٩٩٦٠-٩٨٠٤-٠-=